المركز الديمقراطي العربي
برلين - ألمانيا

الوسائل السلمية والخلاف الإيراني الإماراتي حول الجزر العربية الثلاث



تأليف:
نور أحمد محمد القطاونة

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 - 6464. B

المركز الديمقراطي العربي
برلين - ألمانيا

الوسائل السلمية والخلاف الإيراني الإماراتي حول الجزر العربية الثلاث





Democratic Arabic Center
Berlin - Germany

PEACEFUL MEANS OF SETTLEMENT AND THE IRANIAN EMIRATI DISPUTE OF THE THREE ARABIAN ISLANDS

By

Noor Ahmed Mohammed Qatawneh

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
57348845-030/898999419-030/89005468-030
MOBILTELEFON: 0049174274278717





الـــنـــــــــــاشـــــــــر:

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية
ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center
Berlin / Germany

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

54884375-030

91499898-030

86450098-030

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de



المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

Democratic Arabic Center

for Strategic, Political & Economic Studies

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

اسم الكتاب: الوسائل السلمية والخلاف الإيراني الإماراتي حول الجزر العربية الثلاث

إعداد: نور أحمد محمد القطاونة

ضبط وتدقيق: د. يوسف الرقاي

مدير النشر: د. أحمد بوهكو

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 - 6464. B

الطبعة الأولى

فيفري 2021 م





للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية

Democratic Arabic Center

for Strategic, Political & Economic Studies

الوسائل السلمية والخلاف الإيراني الإماراتي حول الجزر العربية الثلاث

إعداد

نور أحمد محمد القطاونة

قائمة المحتويات

الاهـداء

الى من أفتخر به دوماً... إلى من أستمد منه قوتي... إلى من مهد لي طريق العلم وحصد الاشواك منها... إلى صاحب القلب الكبيروالعقل الحكيم.

أبي

إلى منبع الحب ورمز الحنان... إلى من كان دعاؤها سر نجاحي... إلى من اكتسبت منها قوة ومحبة لا حدود لها.

أمي

إلى من غاب عنا غياباً موجعاً... إلى روح أخي رحمه الله.

إبراهيم

إلى سندي... وقدوتي... ومثلي الأعلى في الحياة... إلى من أفتخربهم...

أشقائي وشقيقاتي

إلى من كان إسمي بين دعواتهم دائماً...

إليكم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع.

نـور

الفصل الاول

الإطار النظري للدراسة

المقدمة

تعد العلاقات القائمة بين الدول المتجاورة، من أكثر العلاقات أهمية في المنظومة الدولية، حيث ان الدول المتجاورة جغرافياً، قد تكون العلاقات بينها إما متجهة نحو التعاون، أو في حالة توتر، أي أن التقارب الجغرافي يولد عادة، مجموعة من عوامل التباعد والتقارب، وهذا يعود لمتطلبات التغير في البيئة الدولية والإقليمية والمحلية، فتعتبر دول الجوار، الأقرب للتمدد الجيو _ استراتيجي بما في ذلك اهتمام العديد من الدول بسياسة الضم والاحتواء وحتى الاحتلال. ونتيجة لذلك، سعى المجتمع الدولي إلى إيجاد حلول مناسبة لحلها وتفادي حدوثها او تكرارها مستقبلاً، من خلال وضع ضوابط تسيّر العلاقات بين الدول وتذلل المصاعب، من اجل حل المنازعات بشتى الطرق، تفادياً للجوء الى القوة، وتقديم مفاهيم تحث على مبدأ المساواة بين الدول، والعمل على فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية، بعد أن دمرت الأزمات المجتمعات الإنسانية، وأدت إلى سقوط الضحايا في مرحلة الحربين العالميتين الأولى والثانية. كما سعت الدول إلى إقامة نظام أمن جماعي دولي وهيئات دولية، دعت إلى ضرورة المحافظة على الأمن والسلم الدوليين.

وقد دفع التسارع في ديناميكية الحياة والتطور، وازدياد حدة المنازعات، إضافة إلى التطور التقني في المعدات الحربية والقوة الناجمة عن هذا التطور الهائل في المجال العسكري، أفراد المجتمع الدولي، إلى أن يعيدوا النظر في وسائل حل المنازعات في ما بينهم، إذ ظهرت وسائل سلمية لتسوية تلك ال

منازعات، مع اقتناعهم بأن تلك الوسائل، أول ملجأ لهم لحل منازعاتهم، قبل استعمالهم القوة، ومن تلك الوسائل، الدبلوماسية التي تشتمل على المساعي الحميدة والمفاوضات والوساطة، بالإضافة إلى الوسائل السياسية، التي تبلورت في جهود المنظمات الدولية في حل النزاع، من خلال عصبة الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى التي تتسم بالطابع الإقليمي، كالجامعة العربية والاتحاد الاوروبي ومجلس التعاون الخليجي وغيرها. أما النوع الثاني من وسائل تسوية النزاعات الدولية، فهو الوسائل القضائية، التي

تجسدت في التحكيم والقضاء الدوليين، إذ يعد التحكيم والتسوية القضائية من الوسائل القديمة لفض النزاعات.[1]

ومن هذا المنطلق فإن الدراسة تسعى لتتبع مجرى العلاقات السياسية بين جمهورية ايران والامارات العربية المتحدة، في ضوء احتلال ايراني للجزر العربية الثلاث، ومعرفة مدى جواز استخدام القوة، لتحقيق مكاسب اقليمية، أو مدى مشروعية استخدام تلك القوة.

على الرغم من احتلال ايران الجزر العربية، الا انها جاءت بحجج تؤكد شرعية الجزر العربية من خلال الاستناد للخرائط البريطانية للمنطقة وادعاء وجودها قبل الوجود البريطاني، واعتبرت ايران أن أمن الخليج العربي لا يتحقق، الا بضرورة الحاق الجزر بها، بالاضافة الى قرب شواطئها من الجزر، حيث أكد احقية ايران بامتلاك الجزر.[2]

فالاحتلال الايراني، جاء نتيجة انعكاس ازمة يعيشها القانون الدولي، في ظل اجواء الحرب الباردة، حيث كانت العلاقات الدولية تعاني من معضلتين: الامن الجماعي والتضامن الدولي، الذي اصاب جوهر القانون الدولي، المتمثل في تحريم استخدام القوة وعدم الاعتراف بأي تغير اقليمي ينشأ عنها.[3]

ولان دولة الامارات العربية المتحدة، تعتمد في علاقاتها الدولية على اتباع سياسة حكيمة، قوامها التوازن والحياد، حصلت على دعم صريح من كثير من الدول، وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا، وذلك يعود لموقفها الهادئ والرامي الى استخدام الوسائل السلمية في النزاع على الجزر العربية الثلاث، من أجل تسويته مع ايران.[4]

لذلك فقد جاءت هذه الدراسة، من أجل تسليط الضوء على الوسائل السلمية لتسوية النزاعات الدولية في الشرق الأوسط، ودراسة النزاع على الجزر العربية، الذي ما زال قائماً بين ايران ودولة الامارات.

(1) محمد، عبد الحميد (2016). الوسائل السلمية لتسوية النزاع الدولي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جمهورية السودان، ص 27.
(2) القاسمي، خالد بن محمد، (1997) الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الايراني، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ص 56.
(3) عبدول، عبد الوهاب، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الاقليمية الناتجة عن استخدام القوة، مركز الدراسات والوثائق، سلسلة كتاب الابحاث 9.
(4) القاسمي،الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الايراني ، المرجع السابق، ص 34.



مشكلة الدراسة:

على الرغم من تعدد الوسائل السلمية لحل المنازعات بين الدول، الا أنها ما زالت قائمة ومتنوعة بين الدول في الشرق الأوسط، وقامت على أسباب أيديولوجية، واقتصادية، وجغرافية وغيرها، حيث تتأثر هذه الوسائل في الوقت الراهن بالقوة كونها . القوة . كانت وما زالت عنوان العلاقات الدولية منذ القدم، وبالرغم من عدم حل النزاع بين دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية ايران على الجزر العربية الثلاث، منذ عام 1971، الا أن هذا التوتر ما بين الدولتين، ما زال مستمراً الى يومنا هذا، ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة، التي تمحورت حول " ما دور الوسائل السلمية في تسوية النزاعات الدولية في الشرق الأوسط بشكل عام، وما دورها في حل مشكلة الجزر العربية الثلاث بشكل خاص".

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في ناحيتين: نظرية وعلمية وكالآتي:

أولاً: الأهمية النظرية:

تبرز أهمية الدراسة من الناحية النظرية، من أهمية الموقع الاستراتيجي للجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى وابو موسى) كونها تقع في الخليج العربي، الذي يتمتع بموقع جغرافي ذي أهمية حيث يرتبط ببحر العرب والمحيط الهندي من جهة الشرق، والبحر الاحمر من جهة الغرب، وهذا يمنحها أهمية استراتيجية وأقتصادية، على الرغم من صغر حجمها. كما تكمن الأهمية النظرية، في الوسائل السلمية، التي تستخدم لفض النزاعات بين الدول، وما لها من أثر إيجابي، كونها تحد من الخسائر البشرية والمادية، وتبقي العلاقات السلمية بين هذه الدول

قائمة.

ثانياً: الأهمية العملية:

تبرز أهمية الدراسة العلمية، من خلال استفادة الفئات الآتية منها:

1. تقوم وجهة النظر العلمية، على دور الوسائل السلمية في تسوية النزاعات بين الدول.

2. التركيز على مفهوم النظام الدولي ودور الوسائل السلمية في تسوية النزاعات وتأثيرها على العلاقات الدولية.

أهداف الدراسة:

جاءت هذه الدراسة من أجل التعرف على دور الوسائل السلمية في تسوية النزاعات في الشرق، الأوسط ومعرفة ما وصل اليه النزاع الاماراتي .الايراني الى يومنا هذا.

كما جاءت الدراسة لتحقيق الآتي:

1. تحديد أهم المراحل التي مرت بها ازمة الجزر الثلاث.
2. التعرف على الاسانيد التاريخية والقانونية، التي تؤكد احقية الامارات بالجزر العربية الثلاث، المحتلة من قبل ايران.
3. توضيح موقف المنظمات الدولية والاقليمية، في حل وتسوية النزاع بين الامارات وايران.

أسئلة الدراسة:

تتمثل أسئلة الدراسة بالآتي:

1. ما المراحل التي مرت بها أزمة الجزر العربية؟
2. ما الاسانيد التاريخية والقانونية، التي تؤكد احقية الامارات بالجزر العربية الثلاث، المحتلة من قبل ايران؟
3. ما موقف المنظمات الدولية والاقليمية في حل النزاع بين الامارات وايران؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية، مفادها

ثمة علاقة ارتباطية بين احتلال ايران للجزر العربية الثلاث، وبين سعي ايران لامتلاك قوة تمكنها من السيطرة والتحكم في أمن الخليج العربي.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

من اجل الاستفادة في التحليل والتعمق في موضوع الدراسة، سيتطرق الباحث لمجموعة من الدراسات السابقة، وحسب تسلسلها الزمني، من الأحدث للأقدم، وكالآتي:

- **دراسة المصري (2017) بعنوان: التسوية السلمية للمنازعات الدولية: قضية طابا نموذجا**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم التسوية السلمية والمعاهدات والاتفاقيات، التي نصت على التسوية وأنواعها السلمية، ومتى يمكن استخدامها. استخدمت الدراسة منهج الاقتراب القانوني، من أجل تحليل نصوص ومواثيق واتفاقيات متعلقة بالتحكيم الدولي، كما استخدم هذا الاقتراب، لبيان مدى قانونية اللجوء للتحكيم في قضية طابا. توصلت هذه الدراسة إلى اكتشاف دور التسوية السلمية في حل النزاعات، حسب مواثيق دولية، من خلال التركيز على التحكيم في قضية طابا.

- **دراسة الشريف (2017) بعنوان: الطرق الدبلوماسية أو السياسية في تسوية النزاع وديا**

هدفت الدراسة الى التعرف على ماهية الطرق الدبلوماسية في تسوية النزاعات بشكل ودي وسلمي. وقد استعرضت كيفية حل النزاعات بالطرق الدبلوماسية بشكل مفصل، إذ أشارت إلى أن المشاكل التي تحدث بين أشخاص القانون الدولي، سواء على مستوى دول أو منظمات دولية، يتم حلها بالطرق الدبلوماسية بشكل ودي، من خلال مساعٍ حميدة ووساطة، عن طريق منظمات إقليمية، من قبل جامعة الدول العربية، من أجل إنهاء هذا النزاع، وعودة الوضع إلى طبيعته بين المتنازعين بشكل ودي، قبل اللجوء إلى التحكيم أو إلى محكمة العدل الدولية أوالقضاء الدولي .

- **دراسة الطفيلي والمعموري (2016) بعنوان: موقف بريطانيا من الجزر العربية الثلاث (طنب الكبرى– طنب الصغرى– ابو موسى) (دراسة تاريخية)**

جاء محور الدراسة، للتعرف على منطقة الخليج العربي والاهمية الكبيرة لموقعها الاستراتيجي، والتي جعلت منها مركز استقطاب للقوى الاجنبية، وفي طليعتها ايران، التي رغبت بالسيطرة عليها، لاتخاذها قاعدة

انطلاق لحركتها التوسعية في الخليج العربي، ودراسة موقف بريطانيا من المحاولات الايرانية احتلال الجزر العربية الثلاث، بالاضافة الى معرفة الاهمية الاستراتيجية للجزر من ناحية عسكرية وجغرافية واقتصادية.

- **دراسة محمد (2016) بعنوان: الوسائل السلمية لتسوية النزاع الدولي**

هدفت الدراسة إلى تناول موضوع الوسائل السلمية في تسوية النزاع الدولي، من خلال ثلاثة فصول. استخدمت الدراسة المنهج المعاصر، كونه يتطرق لموضوع هام، وهو المسألة السلمية في تسوية المنازعات الدولية. وقد أظهرت الدراسة مدى أهمية الوسائل السلمية في تسوية المنازعات الدولية ونشر ثقافة السلام، ونبذ مسلك القوة والعنف. وأوصت الدراسة بضرورة معرفة ودراسة الأسباب التي تؤدي للمنازعات ووضع حلول مناسبة لها ومعالجتها بطرق سلمية، قبل أن تتعقد.

- **دراسة القضاة (2016) بعنوان: مدى كفاية الوسائل السياسية لتسوية المنازعات الدولية**

جاءت الدراسة للتعرف على مفهوم المنازعات الدولية وأشكالها، والتعرف على الوسائل السياسية لتسوية المنازعات الدولية، وبيان مزايا وسلبيات كل وسيلة من هذه الوسائل، ومعرفة مدى كفاءتها في حل المنازعات.

- **دراسة بولحبال (2014) بعنوان: الأدوات المقررة في ميثاق الأمم المتحدة لحل النزاعات بالطرق السلمية**

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأدوات التي قررها ميثاق الأمم المتحدة، من أجل حل النزاعات بالطرق السلمية، حيث أشارت الدراسة إلى التأكيد على حل النزاعات بالوسائل السلمية، من أجل حقن الدماء بين شعوب وقبائل الأمم، كما أشارت الدراسة إلى أن فكرة حلها تطورت منذ العصور القديمة إلى العصور الحديثة، وأدى ذلك إلى أساس العلاقات الخارجية، وتحولت الفكرة من القبيلة إلى الدولة ككيان، وتجسد من خلاله التقنين في أعظم اتفاق دولي حدث للبشرية، وهو ميثاق الأمم المتحدة، وتوصلت الدراسة إلى أن أدوات حل النزاعات الدولية بطرق سلمية متعددة، إذ حدد ميثاق الأمم المتحدة في بداية الفصل السادس، المادة (33) الأدوات السلمية وهي: التفاوض والتحقيق والوساطة والتحكيم والتوفيق والتسوية القضائية.

- **دراسة عباب (2012) بعنوان: الابعاد الجيوبولوتيكية للنزاع الاماراتي– الايراني حول الجزر العربية الثلاث**

جاءت الدراسة للحديث عن الموقع الجغرافي للجزر العربية الثلاث، وبيان تاريخها السياسي، من حيث السيادة والادارة، حيث جاءت الدراسة ببيان الادعاءات والاسانيد التاريخية لكلا الدولتين بالاحقية في امتلاكها الجزر.

- **دراسة حسين (2004) بعنوان: العرب في دائرة النزاعات الدولية**

هدفت الدراسة الى الكشف عن أن العلاقة التبادلية بين الدول العربية، قائمة على التأثر والتأثير، من خلال تسليط الضوء على موقع المتلقي السلبي للتفاعلات في النزاعات الدولية، وما آلت إليه الأوضاع من سياسة استقطاب وتهديد وضغوط ومحاولات احتواء، وان النزاعات الدولية متشابكة ومتعددة المصادر والمظاهر، وتحدثت عن انواع النزاعات في الوطن العربي، انها قد تكون أهلية او عربية_ عربية او عربية_ إقليمية او عربية_ دولية، وهنا يبدو ان التفاعل السلبي للأسف، يحمل السمة الغالبة على أنماط العلاقات العربية الدولية.

- **دراسة قازان (1999) بعنوان: العوامل المؤثرة على دورمجلس التعاون لدول الخليج العربية في تسوية المنازعات**

تناولت الدراسة العوامل المؤثرة على دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تسوية المنازعات، من خلال الاطلاع على العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على سلوك المجلس، ومن ثم تقويمه.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

- **دراسة (A.Mobley 2003)**

The Tunbs and Abu Musa Islands: Britain's Perspective

(جزرتونبس وجزرأبو موسى: وجهة نظربريطانيا)

قامت الدراسة بتوضيح ما قام به البريطانيون خلال أربعة عشر شهراً، من دبلوماسية المكوك المعقدة لحل النزاع، وقدموا العديد من الصيغ لتلبية المطالب المتضاربة لإيران ورأس الخيمة والشارقة. ونجحت لندن فقط، عندما أقنعت الشارقة وطهران، بتعليق الجدل حول السيادة على جزيرة أبو موسى. وفشلت عندما فشلت رأس الخيمة وطهران في الوصول إلى فهم مشابه.

- **دراسة (Talmadge 2008) بعنوان:**

Closing time: Assessing the Iranian threat to the Strait of Hormuz

(وقت الإغلاق: تقييم التهديد الإيراني لمضيق هرمز)

جاءت الدراسة لتوضح كيف يمكن أن تنتقم إيران في أعقاب ضربة إسرائيلية أو أمريكية محدودة. إن أكثر أفعال ردود إيران المحتملة مدمرة اقتصادياً، وهي إغلاق مضيق هرمز. ووفقًا لترتيب معطيات مفتوحة، بالإضافة إلى التماثلات ذات الصلة من التاريخ العسكري وخرائط نظم المعلومات الجغرافية، فإن إيران تمتلك قدرات حربية ساحقة كبيرة، بما في ذلك الألغام، وصواريخ كروز المضادة، والدفاع الجوي البري. إذا كانت إيران قادرة على ربط هذه القدرات بشكل صحيح، فإنها يمكن أن توقف أو تعرقل حركة المرور في مضيق هرمز، لمدة شهر أو أكثر. إن محاولات الولايات المتحدة إعادة فتح المجرى المائي، من المحتمل أن تؤدي إلى التصعيد السريع لعمليات جوية وبحرية واسعة النطاق ومستمرة، يمكن لإيران خلالها فرض تكاليف اقتصادية وعسكرية كبيرة على الولايات المتحدة، حتى لو لم تنجح العمليات الإيرانية في إغلاق الممر. ستكون آثار الضربات المحدودة على إيران معقدة ومكلفة، مما يشير إلى التغييرات اللازمة في وضع القوة الأمريكية وسياسة الطاقة.

- دراسة (Huth, Croco,& Appel, 2011) **بعنوان**

Does international law promote the peaceful settlement of international disputes? Evidence from the study of territorial conflicts since 1945

(هل يعزز القانون الدولي التسوية السلمية للمنازعات الدولية؟ أدلة من دراسة الصراعات الإقليمية منذ عام 1945)

في هذه الدراسة تحدث الباحثون عن دور القانون الدولي في حل النزاعات الإقليمية، من عام 1945 إلى 2000. وركزت على ثلاث نتائج مهمة أولاً: متى تختار الدول إعادة النظر في الوضع الإقليمي، من خلال المفاوضات، بدلاً من القوة؟ ثانيًا: متى تكون الدول قادرة على الوصول إلى تسوية نهائية؟ ثالثًا: متى تفضل الدول حل النزاعات القانونية (أي التحكيم أو الاحتكام) للمفاوضات الثنائية؟ حيث قامت الدراسة بالاجابة عن هذه التسأؤلات، وأنه عندما تكون المبادئ القانونية ذات الصلة بالنزاع غير واضحة المعالم وتفضل بشكل واضح جانباً واحداً، ستظهر نقطة اتصال قائمة على القانون. وتقوم نقطة التنسيق هذه بدورها، بتسهيل عملية التسوية، من خلال مساعدة القادة في التغلب على مشاكل التوزيع، وهي عقبة مركزية في التوصل إلى اتفاق نهائي، يقوم على تسوية النزاعات بالوسائل السلمية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

يمكن تحديد جوانب إختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة حيث أن هذه الدراسة تتبعت مسار العملية السلمية حتى عام 2019 من خلال البحث في الازمات التي قامت ولم تنته بين دولة إيران والإمارات العربية المتحدة، بالاضافة للتعريف بالوسائل السلمية لتسوية المنازعات الدولية وربطها بقضية الجزر الثلاث وبيان الوسائل التي استخدمت لحل النزاع، والعمل على جمع تفاصيل القضية من أجل تمكين القارئ والالمام بالمتغيرات والتطورات التي شهدتها المنطقة.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة مناهج عدة في إطار تحقيق أهدافها ومنها:

1- **المنهج التاريخي:**

من منطلق ان السياسة أكثر ارتباطاً بالتاريخ، من اي علم آخر، وكون التاريخ يوصف بأنه علم السياسة الماضي، سيتطرق الباحث الى استخدام المنهج التاريخي، وفق إطار نظري، يقوم على التحليل، لان التاريخ وجد للبحث في تطور المجتمعات البشرية، وموضوع الدراسة مستمر باستمرار الدول موضوع الدراسة.

2- **المنهج الوصفي التحليلي:**

منهج استقرائي، يقوم على ملاحظة الواقع السياسي وتسجيل وتبويب البيانات، بهدف تقديم صورة وصفية صرف لهذا الواقع، وقامت الدراسة باستخدام هذا المنهج، من خلال عرض البيانات التي توصلت اليها الدراسة والمتعلقة بمعرفة الوسائل السلمية لتسوية المنازعات الدولية وتحليل النزاع الايراني _ الاماراتي على الجزر العربية، وبيان الحجج لكلا الدولتين وتحليلها ومعرفة أثر هذه الجزر على امن الخليج العربي

3- **المنهج القانوني:**

منهج يقوم على دراسة العلاقات الدولية من زاوية قانونية، من خلال دراسة قواعد القانون الدولي والاتفاقيات والمعاهدات الدولية، لارتباط هذا المنهج بمدى مشروعية الأفعال الخارجية للدول ومدى التزامها بالقوانين، سواء الدولية أو الخاصة.

كما تميز المنهج القانوني بوضوحه ودقته، كونه لا يلجأ إلى أحكام قيمية مجردة، ولا يسترسل في تحليله السياسي، ولا يستطرد بتفسير الظاهرة السياسية وما يصاحبها من متغيرات معقدة، ويتمسك بالقوانين والاتفاقيات والمعاهدات وتحليل بنودها وما تحويه من التزامات، وتحليل نصوص المواثيق والاتفاقيات.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية أقتصرت الدراسة على الامارات العربية المتحدة ودولة ايران في ما يتعلق بالنزاع على الجزر العربية الثلاث.

الحدود الزمانية: ستتم هذه الدراسة في الفترة الممتدة ما بين (1971 و 2019).

الحدود الموضوعية: تتحدد الحدود الموضوعية في تناولها موضوع الوسائل السلمية لتسوية النزاعات الدولية في الشرق الأوسط.

أدوات جمع البيانات وتحليلها:

ستستخدم الدراسة كل الوسائل المتاحة لجمع البيانات وتحليلها، من خلال استخدام المصادر الاولية والثانوية في عملية البحث، ومن هذه الأدوات:

- الكتب والمراجع والوثائق والدوريات والمجلات.

- الدراسات السابقة.

- الأبحاث المنشورة على المواقع الالكترونية (الانترنت).

مفاهيم الدراسة:

واجه الباحث مجموعة من الإطلالات على مقاربة المفاهيم والنظريات، التي تحدثت عن الوسائل السلمية والخلاف الايراني _ الامارتي على الجزر العربية الثلاث ولتمكين الباحث من الالمام وربط موضوع الدراسة توجه الى دراسة بعض المفاهيم والنظريات في العلاقات الدولية.

إدارة الصراع: هي محاولة لتنظيم الصراع والعمل على منع أو إنهاء العنف، سعياً لجلب حلول بناءة من جميع أطراف الصراع، والتي يمكن الاستفادة منها، بينما يرى نيكلاس أن إدارة الصراع، تعني الاجراءات التي

تستخدم للتعامل مع الخلافات والمواقف تجاه القضايا، بدون حل الصراع، ولكن بهدف تفسير وضع التفاعلات الصراعية من السلوك السياسي أو المدمر، الى السلوك الايجابي أو البناء.[1]

المنازعات الدولية: الادعاءات المتناقضة بين شخصين دوليين أو أكثر ويتطلب حلها وفقاً لقواعد تسوية المنازعات الدولية الواردة في القانون الدولي[1].

الصراع: يعد الصراع جزءاً مهماً لدراسة أي نوع من أنواع العلاقات الدولية، لان ظاهرته تنشأ نتيجة تعارض الاطراف حول القيم والمصالح، وأن هذه الاختلافات قد تؤدي الى التصادم بين أطراف النزاع، ونظراً لعدم وجود سلطة عليا تحكم الوحدات السياسية المتنافسة، وتكون الدولة هي المتحكمة بسلوكاتها في علاقاتها مع الوحدات السياسية الاخرى، وفرض الإرادة السياسية على الطرف الاخر من الصراع، والتأثير في سلوكه، لذلك وجدت مقوله مفادها "انه عند وجود فرد يسود السلام، وعند وجود فردين ينشأ الصراع".

الصراع ظاهرة شديدة التعقيد، لتداخل متغيراتها وترابطها وتعدد أنواعها، لذلك وجب التمييز بين مداخل الظاهرة الصراعية التي تتمثل في: المدخل الأيديولوجي، ومدخل المصالح، والمدخل الاقتصادي، ومدخل سباق التسلح، ومدخل النظام السياسي، والمدخل الجيوبوليتيكي، والمدخل السوسيولوجي، والمدخل البيئي، وغيرها، ومن خلال تلك المداخل، يتم تفسير السلوك الصراعي، والتعرف على جذوره ومسبباته، وأن الصراع يعتبر مرحلة ما قبل الحرب، حيث أن الحرب المسلحة نقطة النهاية لتطور النزاعات الدولية[2].

أما (لويس كوزر) فجاء بالتركيز على الصراع في بعده الاجتماعي، فالصراع حسب لويس، يمثل نضالاً حول قيم ومطالب وأوضاع معينة وقوة، أو حول موارد محدودة أو نادرة، ويكون الهدف هنا متمثلاً، ليس فقط في كسب القيم المرغوبة، بل في إلحاق الضرر أو إزالة المنافسين أو التخلص منهم[3].

---

(1) خزندار، سامي ابراهيم، (2014)، إدارة الصراعات وفض المنازعات إطار نظري، ط1، الدوحة- قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ص 73.

()1 الفتلاوي، سهيل، (2011)، الوجيز في القانون الدولي العام، ط2، عمان- الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ص 330.

()2 مقلد، اسماعيل صبري، (1979)، الاستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الاساسية، ط1، بيروت – لبنان: مؤسسة الابحاث العربية، ص 99-104.

()3 بدوي، منير محمود،(2014) مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع، المعركة. http://www.alma3raka.net/spip.php?article102&lang=ar

ولما يسعى اليه الناس من تحقيق المصالح، ولما يسلكونه من اجلها، جاء (توماس هوبز) بالحديث عن مذهبي الأنانية واللذة اللذين اعتبرهما الركيزة الاساسية في السياسة. ويرى (يوهان غالتونغ) أحد العلماء المؤسسين لعلم دراسة الصراع والسلام، وصف الصراع بأنه حالة اجتماعية يحاول فيها أطراف النزاع الحصول على نفس الموارد المعنوية أو المادية في نفس اللحظة، أو تحقيق مصالح متناقضة وأهداف غير كافية، لارضاء هذه الأطراف. ويرى كونسي رايت، أن الصراع هو التضارب والتناقض في المبادئ والاهداف والعواطف والمطالبة بالكيانات والهوية، بالاضافة الى تسوية هذه التناقضات[1].

نتوصل مما سبق، الى مجموعة من الخصائص لنظرية الصراع، وهي:

- أن الصراع ينشأ بين طرفين أو أكثر.
- التعارض في الأهداف والمصالح والمعتقدات والقيم بين اطراف الصراع.
- يهدف كل طرف من أطراف الصراع، إلى إلحاق الضرر بالطرف الاخر، نتيجة الفعل ورد الفعل والتشابك والتعقيد التي يتصف بها النظام الدولي.
- تعدد مفاهيم الصراع، كالخلافات والازمات والتوترات.

ومن الظواهر السياسية التي شهدتها العلاقات الدولية، التوسع الاستعماري، حيث أن الاستعمار مظهر عدواني في العلاقات الدولية، الا ان الهدف منه تحقيق منافع اقتصادية وسياسية وعسكرية وايديولوجية وهذا ما نراه في الخلاف الايراني .الاماراتي على الجزر الثلاث، وما تحتويه من موقع استراتيجي وموارد طبيعية ذات اهمية كبيرة.

لم تكن العلاقات بين دولة الامارات العربية المتحدة وجمهورية إيران ودية، حيث كانت متوترة بطبيعتها، نتيجة لاصرار كلا الدولتين على أحقيتهما بالجزر، وفشل عمليات التفاوض والوساطة البريطانية

1() بادغيش، أحمد، الأخلاق و السياسة عند توماس هوبز، ساقية.
http://www.saqya.com/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%B9%D9%86%D8%AF-%D8%AA%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3-%D9%87%D9%88%D8%A8%D8%B2/



ورفض إيران اللجوء للتحكيم الدولي، ضمن مجموعة حجج، كان ابرزها عدم اللجوء لمحكمة العدل الدولية، امام قاضيٍ غير مسلم، إذا كان أصحاب الخلاف مسلمين[1]

1() محمد، زهير قاسم، (2012)، احتلال الجزر العربية الثلاث وأثره على العلاقات الاماراتية-الايرانية عام 1971، م8، ع29، ص17.



المبحث الاول: الو اقعية السياسية

ترتكز الواقعية على ركيزتين هما القوة والمصلحة القومية، على اعتبار ان العلاقات الدولية، ما هي الا علاقة قوة، تحركها مصلحة قومية، وأن الانسان الواقعي يسخر الحرية والعقل بدرجات متفاوتة من أجل خدمة القوة، ويعتبر (هانز مورغانثو) من أكثر منظري الواقعية وضوحاً وصراحة في الولايات المتحدة الأمريكية، بخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أكد على دور القوة في العلاقات الدولية، وانها لا تخضع الا للمصلحة القومية[1]

وجاء (هانز مورغانثو) بوضع مجموعة من المبادئ والاسس للواقعية السياسية، وانطلق من مفهوم العلاقات الدولية، وهو البحث عن السلطان، الذي اصطلح بالتعبير عنه بالمصلحة، والتي حدد عناصرها بالثروات الطبيعية والقدرات العسكرية والمعطيات الجغرافية، وغيرها، وان القوانين التي تحرك العلاقات الدولية، وجدت في الطبيعة الانسانية، واكد على رفض الواقعية لتطابق اخلاق الدولة مع الاخلاق العالمية، حيث تتميز سياسة الدولة إما بالحفاظ على الوضع القائم، او زيادة القوة، أو لاظهار القوة، من أجل تحقيق الهيبة وفرض النفوذ، بالاضافة الى عدم وجود قوة واحدة تحتكر القوة، وبالتالي، فإن توازن القوة، هو الوحيد الذي يحقق السلام العالمي بين الدول وليس وجود المنظمات الدولية والاقليمية، ولا يعترف مورغانثو بفاعلية القانون الدولي العام، لان الدول تسعى لصراع من أجل القوة، في الازمنة كافة[2].

إلا ان (نيكولاس سبيكمان) رأى أن العلاقات الدولية، يجب أن تسعى للحفاظ على قوتها أو زيادتها، لبسط نفوذها وهيمنتها في النظام الدولي، وان للقوة دوراً في تحقيق أهداف الدول.

أما الفيلسوف الفرنسي (ريمون آرون) فقد أكد على أن الاساس في العلاقات الدولية، العلاقة بين الدول التي تقوم على التنافس والتناقض، وعبر عن ذلك عبر شخصيتين، هما الدبلوماسي والجندي، حيث يقومان بتمثيل الدولتين اللتين ينتميان اليها، في مجال اختصاصهما، فالسفير ممثل دولته التي يتكلم باسمها، والجندي ممثل دولته التي يحارب من أجلها في ساحة المعركة، وتوصل آرون إلى أن العلاقات الدولية في وحدة السياسة الخارجية، تتمحور حول الاستراتيجية والدبلوماسية، فالاستراتيجية في حالة الحرب، والدبلوماسية في حالة

1() منذر، محمد، (2002)، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات، ص 33.

2() حداد، ريمون، (2000)، العلاقات الدولية نظرية العلاقات الدولية أشخاص العلاقات الدولية نظام أم فوضى في ظل العولمة، ط1، بيروت- لبنان: دار الحقيقة، ص 160-165.

السلم، وأكد على نتيجة مشروعية اللجوء الى استخدام القوة في العلاقات الدولية، من اجل تحقيق غايات الدول[1].

ايران ارتكزت على اسس هذه النظرية، حيث سعت للهيمنة وبسط النفوذ وتحقيق المصلحة الوطنية، من خلال السيطرة على موارد وممتلكات هذه الجزر، فهي امتلكت القوة التي أوصلتها لتحقيق المصلحة الوطنية، وان الاصرار والتمسك بأحقية الجزر الثلاث من كلا الجانبين "الايراني والاماراتي"، بحيث لن يتخلى أي من الطرفين عن أحقيته بها، يأتيان لاعتبارات سياسية وأقتصادية وتاريخية وقومية واستراتيجية، وبالرغم من احتلال ايران الجزر، والتأكيد على ذلك من خلال تصريحات حكومتها لم يتبدل الموقف الاماراتي والعربي تجاه الجزر الثلاث، واحقية العرب بها.

1() منذر، محمد، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة، المرجع السابق، ص 35.



المبحث الثاني: نظرية القوة

يرى اصحاب هذه النظرية أن القبائل القوية سيطرت على الضعيفة في الماضي وان هذه القبائل ما هي الا جزء من الدولة التي قامت بوجودها على سيطرة القوي على الضعيف، فبعض المفكرين أمثال ميكافللي وهيجل ونيتشة، اعتبروا القوة فضيلة، يجب التمسك بها، وفي المقابل، يرى بعض المفكرين ان القوة لا تكفي وحدها لتحديد الاصل التاريخي للدول[1]. وان القوة عنصر جوهري، من أجل تحقيق الأمن الداخلي والحماية من اي اعتداء خارجي وعامل مهم ضمن مجموعة عوامل، تؤدي الى تحقيق تطور الدولة، وكما يقول روسو، فإن الحق المبني على القوة يدوم، ما دامت القوة، "فالقوة بدون الحق، يمكن أن تكون في أحسن الاحوال مؤقتة، لكن القوة مع الحق، اساس دائم للدولة"[2].

وبالاستناد لمقولة روسو السابقة، فإن ايران تمتلك القوة، لكنها لا تمتلك الاحقية التاريخية بامتلاك الجزر العربية الثلاث، على الرغم من احتلالها هذه الجزر منذ عام 1971م الى يومنا هذا، إلا ان الحق سيعود للامارات العربية المتحدة، لانها تمتلك الحق التاريخي والمساندة العالمية، نتيجة اعتمادها في النزاع مع ايران، على الوسائل السلمية، ولم تستخدم القوة، حيث لا يعتبر ذلك ضعفاً في دولة الامارات في مواجهة ايران، إلا أن احترام رابطة الدين والجوار، هو الذي اعتمدت عليه في النزاع على الجزر.

اما (هانز مورغانثو) احد أهم منظري سياسة القوة في العلاقات الدولية، فقد أكد على أن المصلحة القومية قرين لقوة الدولة، وأكد على بقاء دول العالم مقسمة، وكل دولة تعنى بتحقيق سيادتها، سيكون أقل حد للسياسة الخارجية للدول، الاستمرار في البقاء من اجل حماية مصالحها السياسية والثقافية والمادية من أي هجوم، وأكد مورغانثو على فكرة القوة في العلاقات الدولية، وأن العلاقات الدولية، شأن العلاقات داخل المجتمع، وهو عالم الصراع من أجل القوة، ومهما وجدت أهداف في ذلك العالم، فإن القوة هدفه المباشر. ويتضمن الفكر الذي قدمه مورغانثو لمفهوم القوة في العلاقات الدولية، تصورا محددا للأشكال المختلفة لصراعات القوة في المجتمع الدولي، فالدول تتصارع من اجل الاهداف التالية[3]:

1() بركات،نظام،واخرون،(1987)،،مبادئ علم السياسة، ط2، عمان-الاردن: دار الكرمل لنشر، ص147.
2() نصر، محمد عبد المعز(1972) في النظريات والنظم السياسية، بيروت: دار النهضة العربية، ص 104.
3() الهرمزي، سيف نصرت، (2012)، القوة في العلاقات الدولية : هانز مورجانثو، الحوار المتمدن.
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=303080&r=0



1- سياسة الحفاظ على الوضع القائم.

2- سياسة التوسع الاستعماري.

3- دعم المكانة السياسية في المجتمع الدولي.

على الرغم من أن المجتمع الدولي فوضوي، وحيث يصبح للقوة القول الفصل في الصراع، فببساطة فإن القوة هي القدرة في التأثير على الآخرين وإخضاعهم لإدارة القوى الفاعلة في أي موقف.

جاء (ماهان) ليركو على القوى البحرية، لانها اساس قوة الدولة، اي ان الدولة التي تمتلك قوى بحرية ولها القدرة في السيطرة على البحار، يمكن لها في السيطرة على العالم، فجاء ماهان بالحديث عن مجموعة عوامل لتكوين القوة البحرية، تمثلت باطلالة الدولة على بحار مفتوحة، وامتلاك الموارد الطبيعية، وشكل السواحل وطول امتدادها، وطبيعة السكان وعددهم، واكد ماهان على ان القوة البحرية هي التي تحدد قوة الدولة، لا القوة البرية التي كانت سابقاً تتمثل بمساحات شاسعة، كالامبراطوريات الروسة والرومانية وغيرها.[1]

استخدمت ايران الضربة الاستباقية في السيطرة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، من خلال استخدام القوة الجوية والبرية والبحرية على جزيرة طنب الكبرى، اما طنب الصغرى فاحتلت بسهولة، بسبب خلوها من السكان وأعتقال بعض من أفراد الشرطة وتهجير سكان جزيرة طنب الكبرى بالقوة الى رأس الخيمة، وتحت تهديد السلاح، اما جزيرة أبو موسى، فقد تم التفاوض عليها بين حاكم أمارة الشارقة وايران ضمن التد خل البريطاني من اجل تقسيم جزيرة ابو موسى بين امارة الشارقة وايران وهذا الاتفاق لا يعني التنازل عن الجزيرة، لتصبح تحت السيادة الايرانية، لان هنالك اختلافاً ما بين السيادة والادارة، وعليه، فان ايران بامتلاكها الجزر حققت القوة البحرية، بالاضافة الى امتلاكها موارد اقتصادية وموقعاً استراتيجياً يطل على بوابة الخليج العربي.

(1) الحضرمي، عمر، (2013)، الدولة الصغيرة : القدرة والدور، مقاربة نظرية، م19،ع 4، المنارة، ص53.



الفصل الثاني

الاهمية الجيو.إستراتيجية للجزرومراحل تطورالنزاع

تضم منطقة الخليج العربي عدداً كبيراً من الجزر، فالبعض منها ذو فائدة وموقع استراتيجي والبعض الاخر، ليس له اي قيمة اقتصادية او استراتيجية، حيث شكلت هذه الجزر صراعاً طويلاً ومستمراً بين الامارات العربية المتحدة الواقعة على ساحل الخليج الغربي، وايران التي تقع على ساحله الشرقي، فهذه الجزر تتمثل في: قشم، وهنجام، وصرى، وطنب الصغرى، وطنب الكبرى، وأبو موسى، حيث تكمن أهميتها في وقوعها بالقرب من بوابة الخليج، على الرغم من ضآلة مساحتها، لكن ايران استطاعت في القرن التاسع عشر احتلال جزر هنجام وصري وقشم واقليم عربستان ، الا ان الاطماع التوسعية، التي سعت اليها لم تحقق لانها ارادت الجزر العربية الثلاث "طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى"، واتبعت العديد من الاساليب للسيطرة عليها، إلا ان مساعيها باءت بالفشل الى أن جاء عام 1971 الذي حققت فيه ما سعت اليه.

ومنذ فجر التاريخ، والخليج العربي الممر المائي الرئيس للتجارة بين حضارات بلاد ما بين النهرين وأفريقيا والشرق الأقصى والهند؛ حيث يكشف لنا التاريخ القديم أنّ الجزر العربية الثلاث، اكتشفت لأول مرة من قبل صيادي الأسماك واللؤلؤ، الذين أبحروا في الخليج العربي، إلا أن الحقبة التاريخية بدأت منذ الفتح الإسلامي في شبه الجزيرة العربية، التي تؤكد عروبة الجزر، وبلاد ما بين النهرين، وما وراء بلاد فارس، حيث ظل العرب حتى فترة الاستعمار الأوروبي، يقطنون الجزر الواقعة في سواحل الخليج العربي، وعرفوا في ذلك الزمن الجزر الاماراتية الثلاث "طنب الصغرى، وطنب الكبرى، وأبو موسى"، وأقاموا فيها مصائد للؤلؤ قبالة السواحل.[1]

فعندما زار المؤرخ الدانماركي (كارستن نيبور) منطقة الخليج العربي عام 1762، تحدث عن وجود قبائل عربية تسكن الساحل الشرقي للخليج والجزر المنتشرة فيه، وهؤلاء العرب حسب نيبور استقرّوا قبل الفتح الإسلامي على الساحل الشرقي بزمن طويل، ويرى نيبور أن هذه الكيانات نشأت في عهد يعاصر أوّل ملوك الفرس،

(1) الشاكر، محمد خالد، (2014)، عروبة الجزر الإماراتية، ومفهوم الترسيخ التاريخي لحق الملكية في القانون الدولي. – مقاربات في الفقه الدولي-، مركز المزماة للدراسات والبحوث.
HTTP://ALMEZMAAH.COM/2014/04/20/عروبة-الجزر-الإماراتية،-ومفهوم-الترس/

وأنّ لسان أهلها كان عربياً، وكذلك عاداتهم وأصولهم، شأن عرب البادية، وتابع نيبور: "هذا الساحل لم يكن خاضعاً لحكّام إيران، والفرس لم يفكّروا في الاستقرار على السواحل، ونادر شاه ملك الفرس، كان قد رسم خطّة في أواخر أيامه، تقضي بنقل هؤلاء العرب بالقوة إلى سواحل بحر قزوين وإحلال الفرس محلّهم، لكن مصرعه، حال دون تنفيذ الخطّة، كما حالت الاضطرابات المستمرة في بلاد الفرس آنذاك دون اعتدائهم على حريّة هؤلاء العرب". [1]"

ووصفت صحيفة لوموند الفرنسية الجزر الثلاث "بأنها تتحكم بمدخل الخليج العربي" حيث تسيطر على مضيق هرمز، الذي يبلغ عرضه في اضيق مكان (20 ميلاً) وتمر به يومياً العديد من حاملات النفط والبواخر التجارية.[2]

الجيو_إستراتيجية والتي تعني دراسة الموقع الاستراتيجي للدولة ومدى تأثيره في العلاقات السلمية والحربية، لذلك فهي معنية بدراسة البيئة الطبيعية وفهم المسائل الاقتصادية والسياسية ذات الاعتبارات الدولية، وتهدف الى جعل العوامل الجغرافية تمت بصلة للعمليات العسكرية، اي ان الاستراتيجية فن ادارة العلاقات الدولية التي تقوم على تسخير الامكانيات كافة للوصول للهدف ولا نعني بذلك الوصول للحرب.[3]

وعليه سيقوم الباحث في هذا الفصل بدراسة أهمية الموقع الاستراتيجي والاقتصادي للجزر الثلاث وجذورها التاريخية قبل أن تحتلها إيران، والتطرق للتعريف بأهمية موقعها الجغرافي والاستراتيجي، بالاضافة لدراسة أهميتها الاقتصادية.

---

(1) الشاكر، مرجع سابق.
(2) عبد الوهاب، عبد المنعم، مشكلة الجزر في الخليج العربي، وكالة المطبوعات والنشر، الكويت، ص79-80
(3) اسماعيل، قدري محمود،(2004)، دراسة في الجغرافيا السياسية، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، ص 73-74.



المبحث الاول: الموقع الجغرافي والاستراتيجي للجزر العربية الثلاث

تقع الجزر المتنازع عليها بين دولة الامارات العربية المتحدة ودولة ايران، في مدخل الخليج العربي، وعلى الرغم من صغر مساحتها، إلا ان لها موقعاً استراتيجياً يكسبها أهمية من حيث وجودها في الممر المائي الذي يعتبر اكثر عمقاً في الخليج العربي، وفي حالة العواصف والرياح إستخدمت كمخبأ للسفن عند الضرورة.

يمتاز سكان الجزر بنشاطهم المستمر، يعملون بالمناجم في فصل الشتاء، والصيد في فصل الصيف، حيث تعتبر المهنة المفضلة لاكثرهم، لكونهم يجدون فيها سهولة لتسويق بضائعهم في دبي والشارقة.

قامت المنظمة الاستشارية الحكومية البحرية (الامكو) لتحديد الممرات الملاحية في الخليج العربي، بسبب طبيعتها الجغرافية في ثلاث مناطق وهي[1]:

1. منطقة مضيق هرمز.
2. منطقة جزر الطنب (فارور).
3. منطقة رأس تنورة .

وما سنتطرق للحديث عنه المنطقة الثانية، وهي موضوع الدراسة، ونقصد منطقة جزر طنب التي تقع إلى الجنوب من الخليج العربي بأتجاه غرب مضيق هرمز، حيث تمتاز بكثرة جزرها، وأهمها طنب الكبرى وطنب الصغرى، أبو موسى، وفارور، وصري، فقد رسمت الامكو خطين لمرور السفن، الأول في الشرق، يتجه الى داخل الخليج العربي، والثاني في الغرب، يتجه خارج الخليج العربي[2].

لكن قبل التعريف بهذه الجزر، لا بد من معرفة المنطقة التي تحيط بها، والتي اكسبتها موقعاً استراتيجياً مهماً، بالاضافة لاهميتها، وهي:

1() عبدول، عبد الوهاب، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الاقليمية الناتجة عن استخدام القوة، سلسلة كتاب الابحاث 9، مركز الدراسات والوثائق، ص 165.
2() عبدول، مرجع سابق، ص167-168.



المطلب الاول: الخليج العربي وأهمية مضيق هرمز

اولاً: الخليج العربي

يقع الخليج العربي في موقع حساس بين مجموعة من الدول، فمن الشرق ايران، ومن الشمال العراق، ومن الغرب كل من الكويت، السعودية، البحرين، الإمارات، قطر وسلطنة عُمان، ويعتبر بحر العرب وخليج عُمان مكملين للخليج العربي، من حيث الاهمية واستراتيجية موقعه، وظهور النفط في منطقة الخليج العربي، جعلها من أكثر المناطق التي تستقطب الاطماع الدولية والتدخل الاجنبي بأشكاله المختلفة، لان وجود النفط يتعلق بمصير العالم الصناعي.

ويقع الخليج عند ملتقى الطرق التجارية التي تصل القارات الثلاث آسيا، أوروبا وافريقيا كما انه يمثل منطقة التقاء الطرق التجارية، حيث هيأ لهم الاتصال مع العالم الخارجي، وكانت هذه الطرق مركز نقل الحضارات، كونها برزت كمركز تجاري فعال، يربط الشرق بالغرب وشهدت وجود حضارات عالمية عديدة على اراضيها، وبعد ظهور الاكتشافات الجغرافية، بدأت القوى الطامعة تتصارع من أجل السيطرة عليها والتحكم فيها، ووقف العرب بوجه هذه الاطماع، بخاصة قبيلة اليعاربة في عُمان، ومن ثم القواسم ،كقوة بحرية، من أجل الحفاظ على منطقة الخليج العربي من القوى الاستعمارية البريطانية والروسية والفرنسية، ومن ثم جاءت المانيا لوضع موطئ قدم لها في المنطقة والعمل على بناء منجم من أجل تصدير الاكسيد الاحمر[1].

اول معالم الصراع الذي شهدتها منطقة الخليج العربي في القرن الرابع قبل الميلاد، كان قائماً بين بلاد فارس واليونان (الرومان) وعندما تنبه الاسكندر المقدوني* للأهمية الكبيرة التي تتمتع بها منطقة الخليج العربي، قال مقولته الشهيرة "لا استطيع تأمين مقامي في مصر اذا كان الفرس يسيطرون على هذه المنطقة البحرية"[2].

ثانياً: مضيق هرمز

1() التدمري، الجزر العربية الثلاث ، المرجع السابق، ص 61

*الاسكندر المقدوني: هو الذي أسس أكبر وأعظم الامبراطوريات التي عرفها العالم القديم الامبراطورية الرومانية، تمكن من تحطيم القوة العسكرية الفارسية في معركتي اسس وكوكميلا وتمكن من الاطاحه بالشاه الفارسي داروبش الثالث وتوفي في مدينة بابل العراق.

2() طوريش، عبيد، (1990)، الصراع حول مضيق هرمز، ط1، أبو ظبي: منشورات اتحاد كتاب وأدباء الإمارات ص47 .

هـو أحـد أهـم المضـائق المائيـة في العـالم، يسـمى بـاب السـلام، يعبر مـن خلالـه 40% مـن الانتـاج العـالمي للنفط، وسمي بذلك نسبة الى جزيرة هرمز الواقعة على ضفاف نهر مينساب الايراني وساحل مكران وتقع داخل الخليج العربي، ويبلغ طولها 9 كيلومترات وعرضها 8 كيلومترات، ويتراوح عمق مياهها الى 73 قدماً، ويختلف عدد سكانها في الشتاء عن الصيف، فهو غير ثابت[1].

ويعتبر مضيق هرمز، أحد أهم مصادرالنفط لمنطقة الخليج العربي، واسهم هذا الأمر في رفع قيمة وأهمية المضيق اقتصادياً وتجارياً، من خلال ما يلي[2]:

- عمل على التخفيف من عبء الأزمات المالية والسياسية في منطقة الخليج بعد اعتمادها على نفطه مصدراً احتياطياً للثروة النفطية.
- اعتماده واحداً من اهم المستودعات والأسواق المعنية بعملية استيراد الخدمات الإلكترونية والأسلحة حول العالم..
- تمر به ناقلات نفط يتراوح عددها ما بين (20 و30) يومياً، تقوم بنقل النفط بحراً والمتاجرة به عالمياً.
- اليابان من أكبر الدول التي تتخذ منه مصدراً بحرياً عالمياً لاستيراد النفط.
- 22% من السلع الضرورية يتم نقلها عبره يومياً.
- العديد من الدول العربية الخليجية تقوم بتصدير إنتاجها النفطي إلى العديد من دول العالم عبره.

وعليه، سيبقى الاهتمام في مضيق هرمز مستمراً ما دام الطلب على النفط مستمراً من دول العالم، وكذلك الامر بالنسبة للاسلحة والبضائع التي تستورد من الاسواق العالمية، كونه بوابة الخليج العربي، وعلى الرغم من أهميته الا أن دول الخليج تتفاوت في ما بينها بهذه الاهمية، فالعراق والبحرين وقطر يعتبره الطريق الرئيسي للتواصل مع العالم، من خلال الوصول للبحار الدولية، اما السعودية، فهناك منفذ بحري على البحر الاحمر من جهة السواحل الغربية، أما الشرقية فتطل على مضيق هرمز[3].

1() القحطاني،عبد القادر محمود، (2000)، مضيق هرمز وأمن الخليج العربي، م الوثيقة، ع 38، البحرين: مركز الوثائق التاريخية، ص58.

2() معلومات عن مضيق هرمز، (2019)، موسوعة وزي وزي.
https://weziwezi.com/معلومات-عن-مضيق-هرمز/

3() فاضل، يحيى محمد، (1988)، الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر، مطبوعات دهام موسى، ط1، لندن، ص 152.



والتفاوت في الاهمية، قد يعرض بعض الدول للخطر في حال اغلاق المضيق، نتيجة قرار سياسي من قبل ايران، كونها هددت في أكثر من تصريح بأغلاقه، حيث تمتلك ثلاث غواصات روسية والقدرة على زرع الالغام، ولديها ايضاً اسطول من الغواصات الصغيرة، وتمتلك جزراً صغيرة تمكنها من شن هجمات سريعة ومؤثرة، وبالتالي تنطلق ايران في تهديداتها من عدة عوامل لاغلاق المضيق، هي[1]:

(1) اشرافها من ناحية الشمال على المضيق.

(2) القدرة الايرانية على مضايقة السفن المارة في المضيق بسبب أحداثياته يبلغ عرضه 60 كم، و34كم عند أضيق نقطة فيها، ويبلغ عرض ممري الدخول والخروج 10 و5 كم، وهذا يعني أن اغراق ناقلتين من القطع المتوسطه كفيل بإغلاقه.

إلا ان اغلاق المضيق، يعتبر بمثابة كارثة لايران، فتأثيره ليس محصوراً بالاقتصاد العالمي والدول المستهلكة للنفط، بل سيؤثر على الاقتصاد الايراني نفسه، الذي يعاني انكماشاً بسبب العقوبات الاقتصادية عليه، وكون المضيق المنفذ الرئيسي للتصدير للخارج، ومن المتوقع في حال أغلاق المضيق من قبل ايران، أن يكون هذا الخيار بمثابة دعوة حقيقية لاستخدام الغرب الخيار العسكري لاحباط عملية اغلاقه[2]، حيث أن الجزر الثلاث الصمام الذي يشرف على الشريان المائي والملاحي، والمتمتع بميزات استراتيجية، مما جعل السيطرة عليها هدفاً سامياً سعت اليه العديد من القوى، وعلى رأسها ايران. وقبل التعمق بموضوع الدراسة، لا بد من التعريف بالجزر العربية الثلاث "طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وابو موسى" وبيان أهميتها الجغرافية والاستراتيجية.

المطلب الثاني: جزيرة طنب الكبرى

تعني كلمة الطنب عربياً "حبل الخباء والسرادق" أو حبل طويل يشد به البيت والسرادق بين الارض والطرائق[3].

اما في معجم الالفاظ العامية في دولة الامارات العربية المتحدة، فإن طنب تعني "حبل الخباء او بيت الشعر الذي يشده ويربطه بالوتد الى الارض"[1].

1() إغلاق مضيق هرمز: خيارات دول الخليج، (2012)، مركز الجزيرة للدراسات.
2() مرجع سابق.
3() منظور، جمال الدين ابي الفضل، (2003)، لسان العرب ، تحقيق حيدر، عامر أحمد، ج1، بيروت: دار الكتب العلمية، ص 653.



()1 حنظل، فالح، (1998)، معجم الالفاظ العامية في دولة الامارات العربية المتحدة ، أبو ظبي: وزارة الاعلام والثقافة، ص 383,

تقع الجزيرة على بداية مدخل مضيق هرمز، وتتبع لامارة رأس الخيمة حيث تقع جنوب غرب جزيرة قشم على بعد 59 كم وعلى بعد 78 كم شمال غرب جزيرة الحمراء، وموقعها الى الشمال الشرقي من جزيرة ابو موسى، وتبعد عنها 50 كم[1].

تمتاز الجزيرة بانخفاض مستوئ السطح واستوائه مع ارتفاع محدود للسطح في الطرف الجنوبي الشرقي، حيث تبلغ أعلى نقطة ارتفاع في جزيرة طنب الكبرى 165 قدماً، ونظراً لأهمية موقع الجزيرة على خط سير السفن الداخلة للخليج، تم العمل على تقديم طلب من الحكومة البريطانية من اجل اقامة منارة لارشاد السفن، وقدمت الى حاكم رأس الخيمة الشيخ سالم بن سلطان القاسمي، وتمت الموافقة على ذلك من قبله، كونه صاحب السيادة والسلطة المطلقة على الجزيرة[2].

وسكن الجزيرة عرب من ذوي الانساب العريقة _ حوالي 700 مواطن _ يعودون في انسابهم الى قبائل تميم وحريز، وأنشئت على اراضيها المرافق الحكومية التابعة لحكومة رأس الخيمة، حيث تم بناء المدارس الابتدائية للذكور والاناث وعيادات صحية ومساجد وغيرها، ويوجد في الجزيرة العديد من الابار، للحصول على المياه العذبة الصالحة للزراعة والاستخدام المنزلي، اما بما يتعلق بطبيعة عملهم فانهم كانوا يعملون في صيد الاسماك والتجارة مع رأس الخيمة التابعة لها الجزيرة.

المطلب الثالث: جزيرة طنب الصغرى

تسمى ايضاً (نابيو طنب) [3].احدى الجزر التابعة لامارة رأس الخيمة، هي جزيرة صخرية خاصة في الطرف الشمالي، حيث تنتشر التلال الداكنة، تقع على بعد 90 كم من الساحل الغربي للخليج العربي والى الشمال الغربي من جزيرة أبو موسى، وتبعد جوالي 13كم من جزيرة طنب الكبرى، حيث تبدو على شكل مثلث طوله 2كم وعرضه 1كم، وتغمرالمياه اجزاء الجزيرة عند المد[4].

1() القاسمي، خالد بن محمد، (1997)، الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الايراني، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ص 26.

2() الفيل، محمد رشد، (1988)، الاهمية الاستراتيجية للخليج العربي، ط2، الكويت: مشورات ذات السلاسل، ص204.

3() القاسمي، خالد بن محمد، (1997)، الجزر العربية الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الايراني، الاسكندريه: المكتب الجامعي الحديث، ص27.

4() عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج، المرجع السابق، ص 165.



للجزيرة اهمية استراتيجية، بسبب موقعها بالنسبة لمدخل الخليج العربي واحتوائها على النفط، بالإضافة إلى بعض المراعي غير المستغلة بسبب :

- كثرة الافاعي السامة.
- صغر مساحتها.
- قلة الموارد النباتية.

تعتبر طنب الصغرى من الجزر غير المأهوله بالسكان، لعدم توافر المياه العذبه فيها، وفي مواسم التكاثر تأوى اليها الطيور، واحياناً يأتي اليها سكان من جزيرة طنب الكبرى، للاستفادة من الطيور البرية والبحرية. وحسب ما ورد في تقارير بعثات التنقيب عن النفط، فإن جزيرة طنب الصغرى تحتوي على كميات كبيرة من البترول.[1]

وبالتالي توصل الباحث إلى أن ما تميزت به طنب الكبرى وطنب الصغرى مجموعة من المزايا، التي جعلتها محط انظار جميع الدول المجاورة لهما كإيران والدول الغربية كبريطانيا، وتمثلت هذه الامتيازات بما يلي:

(1) الموقع الاستراتيجي المطل على الخليج العربي.
(2) توافر البترول.
(3) توافر المعادن كالحديد.
(4) تمر بهما الممرات البحرية التي تمكن من يمتلكها من التحكم بالتجارة والنقل.
(5) تصلحان كمنشأتين عسكريتين.
(6) تستخدمان لارشاد السفن من خلال اقامة الفنارات عليهما.
(7) تكوين مناطق نفوذ فيهما وتستعمل للمراقبة العسكرية.

المطلب الرابع: جزيرة ابو موسى

جاءت تسمية هذه الجزيرة نسبة الى العالم الجليل أبي موسى الاشعري، وهي احدى الجزر التابعة لامارة الشارقة، وتكتسب موقعاً جغرافياً خاصاً، حيث تقع في مدخل الخليج العربي على بعد 160 كم من مضيق هرمز،

(1) عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج، المرجع السابق، ص 166.



وتبعد عن امارة الشارقة حوالي 75 كم، وتعتبر جزيرة ابو موسى من أكبر جزر الخليج مساحة، يبلغ طولها حوالي 7 كم وعرضها حوالي 4.5 كم ومساحتها حوالي 35 كم مربع، حيث يتكون سطح هذه الجزيرة من سهول رملية، وفيها تل يطلق عليه "جبل الحديد" ويبلغ ارتفاعه 260 قدماً.(1)

يسكن الجزيرة ما يقارب الالف وخمسمائة نسمة ذو أصول عربية، يعملون في المرافق الحكومية القليلة المتواجدة فيها ويعتمدون في معيشتهم على الصيد والرعي، يتكون سطحها من مرتفع ذي صخور بركانية يزيد ارتفاعها على 500 قدم ، وتحتوي على التلال الداكنة، وفيها سهول خالية من الاشجار ما عدا مساحات قليلة قرب المياه العذبة تتواجد فيها الاشجار، مناخها معتدل صيفاً، دافئ شتاء، ويقصدها ابناء الشارقة في الربيع، من أجل الصيد والقنص حيث تكثر فيها الحيوانات البرية، كالارانب والغزلان وغيرها.(2)

تعتبر أبو موسى من أكبر الجزر وأكثرها أهمية، بالاضافة الى موقعها الاستراتيجي القريب من مضيق هرمز، تعتبر مركز رقابة على المضيق الذي تمر منه كل اثنتي عشرة دقيقة ناقلة نفط، وعليه، يمكن ان ندرك الاهمية الاقتصادية والاستراتيجية لهذه الجزيرة، التي ادركتها في مطلع القرن العشرين بريطانيا قبل اكتشاف النفط فيها، وخططت بريطانيا بناء على ذلك لبناء قاعدة عسكرية لها على هذه الجزيرة.(3)

(1) بحري، لؤي، (1983)، الاطماع الاجنبية في جزيرة أبو موسى العربية، سلسلة أعرف وطنك 2، بغداد- العراق، ص 7.
(2) عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، المرجع السابق، ص 162.
(3) المفتي، عبد العزيز عبد الرحمن، (2014)، الخلاف بين ايران والامارات العربية المتحدة هل الاجزر الثلاث في مخل الخليج إماراتية ام إيرانية، ط1، الاردن-عمان: دار المعتز للنشر، ص 53.




المبحث الثاني : الاهمية الاقتصادية للجزر العربية الثلاث

بالاضافة للموقع الجغرافي للجزر الثلاث وأهميتها، هنالك أهمية اقتصادية كبيرة تمتلكها في الآونة الاخيرة نتيجة الثورة النفطية التي شهدتها منطقة الخليج العربي، التي ادت الى انعكاس الاهمية الاقتصادية على العسكرية للدول ذات المصالح التجارية والبترولية في المنطقة، مما جعل اساطيل الدول تتحرك لبناء قواعد عسكرية ذات صلة بالخليج العربي.(1)

قامت المؤسسة الالمانية (روبرت فونكهاوس) بالعمل على تأسيس منجم صغير لتصدير أكسيد الحديد من جزيرة أبو موسى عام 1906م، إلا أن ذلك يتعارض مع المصالح البريطانية، التي اعتبرت أن اقامة المنجم الالماني فيها، تعتبر عملية توطيد وجود ألماني في منطقة الخليج العربي والاستيلاء على الجزيرة، فقامت بريطانيا بتنبيه حاكم الشارقة الشيخ صقر القاسمي، الذي قام بدوره بتوجيه انذار لانهاء المؤسسة الألمانية خلال مدة قصيرة، ولم تستجب لانذار الشيخ صقر، فقام بالتوجه للجزيرة بمرافقة ما يقارب 300 عنصر مسلح وعملوا على طرد العاملين الى ميناء لنجة الايراني، والاستيلاء على معدات واجهزة الشركة.(2)

ووقع حاكم الشارقة الشيخ سلطان بن صقر القاسمي عام 1935 م عقداً مع شركة الوادي الذهبي البريطانية، من أجل استغلال أكسيد الحديد الاحمر، وفي عام 1936م بدأ التصدير بكميات تجارية، حيث حملت أول شحنة من جزيرة ابو موسى ما يقارب (1000) طن، واستمرت عملية استغلال هذا المعدن لعام 1968م.(3)

الى جانب الاكسيد الاحمر، أعلن حاكم الشارقة الشيخ سلطان بن محمد القاسمي عام 1972م توافر النفط في جزيرة ابو موسى بكميات كبيرة تتراوح بين 13 و 20 الف برميل يومياً في المياه الاقليمية للجزيرة، بالاضافه لاحتواء الجزر على الثروات الطبيعية، كالمراعي واللؤلؤ، بالاضافة للدخل الذي يوفره الموقع الجغرافي للجزر المتحكم في مسار خطوط الملاحة.(4)

(1) التدمري، الجزر العربية الثلاث، المرجع السابق، ص 63.
(2) القاسمي، الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الايراني، مرجع سابق، ص 49-51.
(3) عبد، طاهر موسى،(1983)، الاحتلال العسكري الايراني لجزيرة ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وزارة الثقافة والاعلام العراقية، العراق- بغداد، ص 27.
(4) المرجع نفسه، ص28-29



وكان الإنجليز يراقبون بدقة النشاط الالماني في منطقة الخليج العربي ووادي الرافدين، وقد عبر السير بيرس سايكس عن قلقه من ذلك بقوله: "السيطرة على الخليج العربي تعادل تقريباً السيطرة على الشرق الاوسط"[1]. وهذا ان دل على شيء فإنه دل على الاطماع الأجنبية في الجزر الثلاث، نظراً لاهميتها الاستراتيجية والاقتصادية.

وبالاضافة إلى أهمية الجزر الكبيرة أقتصادياً، بخاصة البترول وأكسيد الحديد الاحمر، فهي من أكثر الجزر التي تكثر فيها مصائد الاسماك واللؤلؤ والمراعي، حيث كان يذهب الى هذه المصائد أبناء الخليج العربي، بخاصة ابناء دولة الامارات العربية المتحدة، فالشباك كانت تزخر بمختلف انواع الاسماك التي تنتقل لدولة الامارات، لتباع في اسواقها والقيام بتصديرها[2].

ولا شك أن الذي دفع الحكومة الايرانية لاحتلال الجزر العربية الثلاث والتمسك بها الى اليوم، هي الاهمية الاقتصادية التي تتمتع بها، حيث تتمتع بأهميتين، دفعتا بالحكومة الايرانية لاحتلالها وهما[3]:

(1) احتواؤها على الثروات المعدنية كألبترول، والكبريت، وأكسيد الحديد الاحمر، وكبريتات الحديد.

(2) اعتبارها طريقاً لمرور ناقلات البترول والصناعات الايرانية الى الاسواق العربية والعالم.

تتمثل الاهمية الاقتصادية ايضاً، في كون الخليج العربي طريقاً لعبور البترول الايراني والمنتجات الزراعية والصناعية الى الخليج والعالم، فإيران تعتقد أنه من أجل حماية اسطولها التجاري في تحركاته داخل الخليج، لا بد ان تفرض سيطرتها على الجزر الثلاث.

ولدى إيران مخوف من وقوع الجزر تحت أيدي الانظمة الراديكالية المعادية لها فتضربها في احد اهم مصادر دخلها القومي وهو النفط[4].

اختلف الباحثون حول طبيعة أهداف ايران من احتلالها الجزر العربية الثلاث، فمنهم من رأى أنها دوافع اقتصادية، ومنهم من رأى أنها دوافع استراتيجية وجغرافية، كما تم الحديث عنه في ما سبق، ومنهم من رأى

1() بحري، الاطماع الاجنبية في جزيرة أبو موسى العربية، المرجع السابق، ص 12.
2() شكري ، محمد عزيز، (1972)، مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي، ط1، دمشق، ص41.
3() عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، المرجع السابق، ص 169.
4() المرجع نفسه، ص 171 .



أنها أهداف ذات دوافع نفسية تكمن في محاولة الشاه اظهار نفسه امام الشعب الايراني بأنه حامي حمى حقوق ايران ومصالحها، بخاصة بعد الفشل في قضية البحرين، الذي دفع بايران الى هذا التصرف[1].

المبحث الثالث: الجذور التاريخية للنزاع على الجزر العربية الثلاث

قضية الجزر الثلاث التي تكتسي أهمية استراتيجية، كونها تقع على امتداد الطريق الضيق، الذي يعبر الخليج العربي نحو مضيق هرمز، ومنه إلى خليج عُمان، لا تعود إلى سبعينيات القرن الماضي، فالنزاع بين إيران وإمارتي الشارقة ورأس الخيمة على الجزر، تمتد جذوره إلى ما قبل ذلك التاريخ. وتشير وثائق الحكومة البريطانية، التي تتناول الحقبة الممتدة من بداية القرن التاسع عشر حتى عام 1962 والرسائل الرسمية المتبادلة بين حكام القواسم والمقيم السياسي البريطاني، إلى أن ملكية الجزر تعود إلى قبيلة القواسم العربية، التي يحكم شيوخها إمارتي الشارقة ورأس الخيمة.

سقوط دولة اليعاربة في عُمان عام 1741م، اعتبر حدثاً سياسياً كبيراً غير منطقة الخليج برمتها، نظراً لظهور قوى إقليمية عربية جديدة، نتيجة لانهيار دولة اليعاربة، وتتمثل هذه القوى في آل بوسعيد، الذين آلت إلى سلطتهم أراضي عُمان، منذ ذلك الوقت وحتى الآن، وحلف بني ياس الذي ضم مع قبائل أخرى أحدى أهم القبائل وهي: آل بوفلاح وآل نهيان وآل بوفلاسة وآل مكتوم، الذي هيمن على أجزاء واسعة من المناطق البرية، التي يقع قسم كبير منها ضمن النطاق الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة حالياً، وكذلك حلف القواسم الذي برز كقوة بحرية كبرى دانت لها أجزاء واسعة من الخليج العربي بضفتيه الشرقية والغربية وبعض المناطق الواقعة على خليج عمان[2].

لذلك، وجدت قبائل لملء الفراغ السياسي الناجم عن انهيار دولة اليعاربة (1926– 1741) فوجدت بقوتين: حلف بني ياس، وقوة القواسم كقوة سياسية عربية سيطرت على الخليج، وكان لها دور وبصمة كبيرة في التاريخ السياسي للمنطقة.

نتج عن التنافس والصراع في منطقة الخليج العربي بين الدول الاستعمارية، تحويلها من قبل بريطانيا الى منطقة نزاع مستمر، من أجل السيطرة على مواردها واذلال شعوبها، للحيلولة دون وصول اي قوى أخرى

1() عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، المرجع السابق، ص 172_173 .
2() الجرجاوي، الوضع التاريخي والسياسي للجزر الثلاث قبل قيام الإمارات، مرجع سابق.

لمنافستها، فعملت على تثبيت وجودها في المنطقة، من خلال استخدام اسلوب القوة، لضرب المقاومة الوطنية لقبائل هذه المنطقة، وعلى رأسها قبائل القواسم العربية، الذين عرفوا بالتصدي للاستعمار الاجنبي، من أجل الحفاظ على كرامتهم واستقلالهم وعروبتهم.

وكانت الجزر الثلاث منذ بداية القرن الثامن عشر، تستخدم من قبل قبائل القواسم والموالين لهم في مواسم الري والغوص وصيد اللؤلؤ، بينما كان يقيم في أبوموسى وطنب الكبرى لأجيال متعاقبة رعايا حكام الشارقة ورأس الخيمة، الذين منحوا امتيازات التنقيب على الأوكسيد الأحمر في الجزر لشركات أجنبية أو لأحد رعاياهم[1].

وبالرغم من الاصرار على التصدي للاستعمار والمقاومة الباسلة من قبل قبائل القواسم، إلا أن القوة البريطانية استطاعت تدمير قوتها والسيطرة على منطقة الخليج العربي وبسط سيادتها فيها، وبما أن النزاع على سيادة الجزر العربية الثلاث "طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وابو موسى"، تعد قضية حاسمة لاستقرار منطقة الخليج العربي حاضراً ومستقبلاً، فمن الضروري أن نتطرق للحديث في قضيتها من نظرة تاريخية، تبين من عاش فيها، وبيان دورهم في التاريخ العام لمنطقة الخليج العربي.

المطلب الاول: الوجود البريطاني

في سياسة بريطانيا أهمية كبيرة للخليج العربي، حيث يعتبر حلقة وصل لمواصلاتها البرية والبحرية الى الهند، ومحطات للمراقبة على الشرق الاوسط ومحطات تجارة مربحة، وبالاضافة لاهمية الموقع الاستراتيجي، فاليوم فإن اساس الصناعات الحديثة وآلة الحرب، بترول الخليج الذي، هو مصدر لانجليز وحلفائهم[2].

بريطانيا رسمت سياستها قبل السيطرة على الخليج العربي، فسارت في طريق واضح التزمت به وبتنفيذ خطواته، يقوم على ثلاث دعائم هي[3]:

(1) ان تحتفظ بحالة التفكك الذي وجدته في المنطقة، منذ أن وضعت قدمها في منطقة الخليج العربي.

1() الجزر المحتلة.. إماراتية بحكم التاريخ، سكاي نيوز عربية,
https://www.skynewsarabia.com/middle-east/57668

2() العقاد، صلاح، (1956) ، الاستعمار في الخليج الفارسي، ط1 ، القاهرة، ص 10.

3() الفيل، محمد رشيد، (1988)، الاهمية الاستراتيجية للخليج العربي، ط2، الكويت، منشورات ذات السلاسل، ص 86.



(2) محاصرة دول الخليج ومشايخه في الاتصال والتواصل مع اي دولة خارجية.

(3) ادخال جماعات غريبة عن المنطقة كالهنود والبلشوم والايرانيين ليكونوا عونا لها في التصدي للقوى المحلية. ولتحقيق هذه الاهداف، قامت بريطانيا باستخدام وسائل متعددة تمثلت في:

- عقد مجموعة من المعاهدات مع دول الخليج.
- العمل على تأديب بعض دول الخليج ،من خلال باستخدام بريطانيا قوتها البحرية، كالذي حدث في رأس الخيمة ومسقط وإيران.
- العمل على ربط إمارات الخليج بحكومة الهند، حتى استقلالها عام 1947م.

كانت استراتيجية بريطانيا في المنطقة ترتكز على المرحلية، اي البدء بنشاط تجاري، ومن ثم العمل على تأسيس مراكز تجارية لها في بعض المناطق، ومن ثم رسخت وجودها بعقد اتفاقيات ومعاهدات وجدت للحماية، إلا انها اصبحت في ما بعد استعماراً مباشراً.

وصلت بريطانيا الى الامارات المتصالحة، التي كانت موزعة بين قبيلتي بني ياس والقواسم، اذ كانت اماراتا ابوظبي ودبي تابعتين لقبيلة بني ياس البعيدة عن الخطوط النسبية للملاحة المعتمدة على الري والزراعة، على عكس امارة القواسم التي كانت مستهدفة من قبل الانجليز، من أجل السيطرة على البحر[1].

واستطاعت بريطانيا القيام بذلك، إلا أن الخوف بقي قائماً لدى الانجليز من أن تستعيد قبيلة القواسم مجدها وقوتها من جديد وبسط نفوذها في المنطقة فعملت بريطانيا على:

اولاً: تشجيع شيوخ القبائل على الاستقلال عن القواسم.

ثانياً: منع القواسم من نقل الامدادات الضرورية للمدن التي تتعرض للهجوم من قبل القبائل البدوية.

ثالثاً: تسهيل الطريق امام ايران لاحتلال بعض المدن.

غدت منطقة الخليج العربي ميداناً للمنافسات الدولية، وأصبحت بريطانيا تشعر بتهديد لمصالحها بسبب الانشطة الفرنسية والروسية والالمانية، التي أعتبرته بريطانيا بمثابة توطيد قدم للفرنسيين والروس والألمان في منطقة الخليج العربي، فقامت بربط مشايخ إمارات الساحل باتفاقية مانعة، تهدف الى التعهد من

---

1) سليمان، عبد الهادي كريم، (1986)، ايران في سنوات الحرب العالمية الثانية، ط1، البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، ص 15.

شيوخ امارات الساحل على أنفسهم واولادهم ومن يليهم بالحكم بألا يتخلوا او يسمحوا باحتلال اي جزء من اراضيهم، وبالتالي امتلكت بريطانيا وسيلة شرعية قانونية لبسط نفوذها في المنطقة والقضاء على القواسم، حيث قامت:

- بفرض الجباية على سكان المنطقة.
- بالهيمنة العسكرية والسياسية ونهب خيرات المنطقة.

المطلب الثاني: الدور الايراني

"لقد حررت الشاطئ الشرقي للخليج من العرب، وعليك أن تحرر الشاطئ الغربي"، هذه كانت الوصية التي تركها شاه رضا خان لولده، التي تبين لنا السياسة التي اتبعتها ايران، وهي السياسة التوسعية والسيطرة على مقدرات الغير وأملاكهم[1].

لم تتوقف ايران عن العدائية مع الجوار الجغرافي العربي لها، حيث كانت تطالب بالعديد من الجزر بدون النظر بالاحقية التاريخية والدينية، لانها استغلت التفوق البشري والعسكري الذي تمتلكه، وعملت على تحويله الى مكتسبات اقتصادية وسياسية.

أما قضية الجزر العربية الثلاث "طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى"، فلم تكن القضية الوحيدة التي اصرت ايران على الاستيلاء عليها، حيث استولت ايران على العديد من الجزر، منها جزر لنجة وقشم وهنجام وسري، استولت على جزء من شط العرب، يعرف بخط التالوك، وطالبت بالبحرين واستولت على جزء من المناطق الحدودية للاراضي العراقية.

سعت ايران لخدمة مصالحها والاستيلاء على جزر الخليج، فساومت بريطانيا بشأن هذه الجزر، مقابل تحقيق مصالح بريطانية، لكن بريطانيا رفضت ذلك واكدت على ان الجزر عربية، فحاولت ايران استئجار الجزر، لكن حاكم رأس الخيمة الشيخ سلطان بن سالم قام بوضع شروط عدة معقدة، ادت الى فشل المشروع، أهمها:

- أن يبقى العلم القاسمي مرفوعاً على الجزيرة.
- المواطنون في الجزيرة ليسوا خاضعين للسلطات الايرانية.
- دفع الإجار السنوي في بداية كل عام.
- في حال قررت الحكومة الفارسية رفع علمها، فيجب ان يرفع على اعلى البناية، لا على الجزيرة.
- تعفى بضائع الشيخ كافة التي يتم ادخالها الى الجزيرة من الرسوم، وكذلك الحال عند استيراد المواد الغذائية للاستخدام الشخصي.

---

(1) العيدروس، محمد حسن ،(1983)، التطورات السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة، ط1، الكويت: منشورات ذات السلاسل، ص481.

عند فشلها في استئجار الجزر، طلبت إيران من شيوخ رأس الخيمة والشارقة بيعها لها بأي ثمن، لكن كان الرد بالرفض[1].

سعت ايران الى خلخلة الامن الاماراتي، من أجل التسليم بالجزر، من خلال سياسة تجدها اساسية، للسيطرة على الخليج، هي سياسة الهيمنة، فعملت على[2]:

أ- تشجيع الهجرة سراً الى الامارات.

ب- التغلغل في مراكز الهجرة والجوازات والامن.

ت- استثمار حسينيات العبادة .

ث- شراء العقارات.

1() الفيل، دولة الامارات العربية المتحدة ومأزق الاحتلال الايراني لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، مرجع سابق، ص15 -17.
2() المفتي، الخلاف بين إيران والامارات العربية المتحدة، المرجع السابق، ص 215-218



الفصل الثالث

الاحتلال العسكري الاير اني للجزر العربية الثلاث

والاسانيد القانونية والتاريخية

من منطلق النزعة التعصبية لدى الفرس، سعوا الى واعادة أمجاد الامبراطورية الفارسية القديمة، فبدأت إيران تنظر الى الخليج العربي وتطالب بأحقيتها بالجزر، فكانت التصريحات الدبلوماسية والادعاءات القانونية والسياسية في أحقية الجزر، من أجل الحصول عليها سلماً أو بالقوة.

الاطماع التوسعية، تمثل حلقة من الاعتداءات والتجاوزات المترابطة والمستمرة بملكية الاراضي العربية من قبل ايران، اي لم تكن الجزر العربية، أول ما سعت ايران للسيطرة عليه، بل ادعت ملكيتها بالبحرين وانتهكت سيادة شط العرب بالعراق كذلك، لذلك كانت وما زالت منطقة الخليج العربي ميداناً للتنافس الاستعماري والسيطرة على مقدراته.

وأكد على ذلك الرئيس صدام حسين في كتاب استجواب الرئيس للخبير في شؤون الشرق الاوسط جون نيكسون، أن ايران لا تزل تطمح الى التوسع في العالم العربي باسم الاسلام. ويعتقدون أنهم في الوقت المناسب سيتولون دوراً قيادياً في تحرير القدس، ليقوموا بعد ذلك، بتأسيس المملكة الإسلامية[1].

وبذلك، سيقوم الباحث من خلال هذا الفصل، بالحديث عن الاحتلال العسكري المباشر، من قبل القوات الايرانية للجزر الثلاث. وقبل معرفة الادعاءات والاسانيد التي قدمت من كلا الطرفين بأحقية الجزر الثلاث تاريخياً وسياسياً وقانونياً والعمل على دراستها وتحليلها كان لا بد من التعريج، للحديث عن شرعية أكتساب الاقليم حسب ما جاءت به، احكام القانون الدولي.

---

(1) نكسون، جون، (2017)، استجواب الرئيس، ترجمة إياد احمد، ط1، لبنان- بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ص 100.

المبحث الاول: الاحتلال العسكري الاير اني للجزر العربية الثلاث

بقيت ايران تثير المشاكل الحدودية في منطقة ساحل الخليج العربي، وحينما كانت تصعد مواقفها من أجل امتلاك الجزر الثلاث "طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى"، لم تكن اي قوة تستطيع ردعها عن ذلك، الا القوة البريطانية، لذلك كان قرار الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي لصالح إيران، من أجل تحقيق أطماعها بالمنطقة.

ومع قرار الانسحاب البريطاني من المنطقة، قامت ايران باصدار العديد من التصريحات ومحاولات تحقيق اطماعها، من خلال الجزر الاماراتية الثلاث، واستغلت ذلك من خلال الانقسامات، التي وجدت في منطقة الخليج العربي والانشغال بالمشكلات العربية، في مواجهة دولة الاحتلال الاسرائيلي وبذلك قامت ايران بتحقيق اهدافها بدون عناء.

نظرت بعض الدول العربية الى ايران أنها دولة ذات نظام توسعي في المنطقة، والبعض الاخر وهم دول ساحل الخليج العربي الذين أكدوا على ذلك المبدأ، لكن مع اعتقادهم أن الحديث مع ايران أمر يمكنهم من حل مشكلاتهم. فلقد كانت العلاقات الايرانية – العربية بشكل عام متوترة، الا أن ما زاد هذا التوتر ظهور دولة الاحتلال الاسرائيلي والاعتراف الايراني بها عام 1950م، من منطلق سياسة الامر الواقع، فكان الاعتراف باسرائيل والقيام بعلاقات معها، حيث كانت امدادات النفط لاسرائيل تتم من قبل دولة ايران، وهذا ادى الى قطع العلاقات معها من قبل الدول العربية.

زار السير وليام لوس المعتمد البريطاني وجنيفر ارثر كلاً من حاكم رأس الخيمة والشارقة من أجل حل الخلاف وعدم تصعيد الموقف الى نزاع عسكري بين البلدين، والوصول إلى أنجح سبل للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، فعمل كل من وليام وجنيفر على تقديم مقترحات تتعلق بتقسيم السيادة وعوائد النفط لجزيرتي طنب الصغرى وطنب الكبرى، مقابل منحة تدفعها ايران لهما، لكن حاكم رأس الخيمة رفض ذلك واراد البقاء تحت الحماية البريطانية، معتقداً بحمايتها له ولجزره[1].

1() الكفري، محمود عبد الحميد، (2001)، الامارات العربية المتحدة بين القديم والحديث ومشكلة الجزر الثلاث، ط1، دار قتيبة، ص9.

أما جزيرة ابو موسى، فقدمت بريطانيا مشروعاً لامارة الشارقة يتضمن خيارين هما[1]:

- إما ان تقتسم الجزيرة بين ايران والشارقة، بدون ادعاء السيادة لكليهما عليها لمدة عامين، ثم يقرر مصيرها.
- أو تأجير الجزيرة لايران لمدة 99 عاماً قابلة للزيادة مقابل مبلغ مالي يتفق عليه، شرط أن يبقى علم الشارقة مرفوعاً على المخفر الوحيد في الجزيرة.

تهاون في ما بعد النظام البريطاني مع النظام في ايران، للحفاظ على مصالحها وامتيازاتها في المنطقة وتحقيق أطماعها في منطقة الخليج العربي، حيث عرفت ايران بشرطي الخليج الاول، وقامت ايران بالتنازل عن مطالبتها بالبحرين، مقابل أن تقوم بريطانيا والعرب، بالتخلي عن تشددهم اتجاه الجزر الثلاث، حيث اراد الشاه أن تقوم بريطانيا بالضغط على العرب، حتى يقبلوا الحل الايراني[2].

لم يكن احتلال الجزر عام 1971 اول الأول الذي تتعرض له، فقد سبق لايران احتلالها بتحريض من المفوضية الروسية في طهران، بسبب مخاوف الروس من قيام بريطانيا بتعزيز مركزها في ذلك الجزء من العالم في عام 1904م، واخرجت منها بعد مدة ثلاثة أشهر، بسبب الضغط البريطاني بالانسحاب، هذه الجزر عربية، ولا يحق لايران التواجد فيها والسيطرة عليها، ثم تغير الموقف البريطاني تغيراً واضحاً ليصبح مشجعاً على احتلال الجزر من قبل ايران.[3]

ولقيت الاقتراحات والمشاريع البريطانية ترحيباً من قبل ايران، ولكن الجماهير العربية رفضت التنازل عن طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى، وتمسكت بالقول ان هذه الاراضي للعرب ولا يمكن التفريط فيها، وان اصرار العرب على التمسك بالاراضي، ادى الى لجوء ايران للتهديد والتلويح باستخدام القوة والغزو الفعلي للجزر الثلاث، ولاقى ذلك تشجيعاً لايران من قبل بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وكذلك الكيان الاسرائيلي.

1() (1983)، الجزر العربية بين الاطماع الاجنبية والاستراتيجية، سلسلة أعرف وطنك، ج3، وزارة الاعلام دائرة شؤون الخليج العربي، ص26.
2() عبد الله، محمد مرسي، (1981)، دولة الامارات العربية المتحدة وجيرانها، ط1، الكويت، دار القلم، ص382.
(3) الحمادي، محمد، (2007)، هذه وثائق جزر الإمارات... فأين الوثائق الإيرانية؟!، صحيفة الاتحاد https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/30021-هذه-وثائق-جزر-الإمارات--فأين-الوثائق-الإيرانية/



وقبل الاحتلال العسكري، كان هنالك العديد من المطالبات والتصريحات التي أكدت على تشدد ايران ورغبتها بالجزر والسيادة عليها، وبناء على ذلك، تم توقيع مذكرة تفاهم بين امارة الشارقة وايران على جزيرة ابو موسى برعاية بريطانية، وكان الهدف من المذكرة التي وقعت في 1971/11/29م الحفاظ على مصالح ابناء الشارقة، وتوطيد العلاقات الاخوية والحفاظ على السلام والامن الاقليمي في المنطقة، حيث جاءت بنود مذكرة التفاهم للاتفاق على مجموعة من الترتيبات، التي وافق عليها الطرفان، فهي لا تعتبر اتفاقية قانونية ذات نصوص ملزمة قانونياً، وكان الاتفاق بين الشارقة وايران على ما يلي:

- الاتفاق لن يمس سيادة الشارقة على جزيرة ابو موسى، فعلم الشارقة سيبقى مرفوعاً على جميع المرافق وجميع سكانها يبقون يقيمون فيها.
- اقتسام المصادر الطبيعية المستخرجة من المياه الاقليمية، عن طريق شركة (بيوتكس غاز آند أوبل) من خلال الكشف والتنقيب عن النفط في المياه الاقليمية لجزيرة ابو موسى، والتي حددت حسب قانون البحار بـ (12) ميلاً بحرياً.
- وصول قوات ايرانية الى المنطقة المتعارف عليها بين الطرفين.
- تدفع ايران لامارة الشارقة سنوياً مبلغاً يقدر بمليون ونصف المليون من الجنيهات الاسترلينية، لمدة تسع سنوات، على ان يدفع المبلغ للشارقة مباشرة، لانفاقه على مصالحها العامة، وعندما يبلغ دخل الشارقة من النفط ثلاثة ملايين جنيه استرليني، تتوقف ايران عن الدفع لها.

وأعلن سمو الامير الشيخ خالد بن محمد القاسمي حاكم امارة الشارقة في 1971/11/29م بياناً قال فيه إنه اضطر الى التوصل الى الترتيبات مع ايران، للتشارك في السيادة على جزيرة أبو موسى، في مواجهة التهديد الصريح بالاستيلاء على الجزيرة بالقوة، في حال عدم قبوله.[1]

ثم جاء الهجوم الايراني على الجزر العربية، بعد التوقيع على مذكرة التفاهم بحوالي 20 ساعة، وتحديداً في الساعة الخامسة من فجر يوم الثلاثاء الموافق 30 نوفمبر1971م، قبل ساعات قليلة من الانسحاب البريطاني واعلان استقلال دولة الامارات العربية المتحدة، في تاريخ 1971/11/31 م، حيث قامت ايران بانزال قواتها العسكرية البحرية في جزيرة ابو موسى، وقام الشيخ صقر بن محمد القاسمي باستقبال القوات الايرانية في

(1) التدمري، أحمد جلال، (2000)، الجزر العربية الثلاث دراسة وثائقية، ط1، ص285.

الجزيرة، وكان ذلك بموجب مذكرة التفاهم لامارة الشارقة ودولة ايران، التي نصت على اقتسام الجزيرة بين امارة الشارقة وايران بواسطة (وليم لوس) المعتمد البريطاني.[2]

كانت ردة فعل العرب على هذا القرار بين مؤيد ومعارض، فكان التأيد يتمحور حول التفريط بالجزء، افضل من خسارة الكل، لان ايران كانت تهدد باستخدام القوة، في حال لم تخضع الامارات للقرار، وكان الرفض بأن هذه الاراضي عربية ولا يمكن ان تصبح فارسية، مهما كلف الامر.

كثفت ايران جهودها في الاحتلال على جزيرة طنب الكبرى، ويعود السبب للاتفاق المسبق على جزيرة ابو موسى، من خلال مذكرة التفاهم، وسهولة احتلال طنب الصغرى، بسبب خلوها التام من السكان، فطنب الكبرى لم يتم الاتفاق بشأنها، فتوجهت اليها قوات بحرية وطائرات هيلكوبتر وجندت ايران قوة قوامها 500 جندي، على الرغم من معرفتها ضآلة القوة الحامية للجزيرة، فكانت القوة الايرانية تحيط بالجزيرة بحراً وجواً، حيث القت الطائرات الايرانية منشورات فوق الجزيرة، جاء محتواها "بأن يفخروا بأنهم سيصبحون جزءاً من أمة من ثلاثين مليوناً وليس من ثلاثين الفاً"[1].

احتل الايرانيون الجبل المرتفع في جزيرة طنب ومن ثم توجهوا الى الساحل، وجاءتهم الشرطة الحامية للجزيرة وعلى رأسها شرطي يرفع يديه مدعياً الاستسلام للقوات الايرانية، وما ان حس الايرانيون بالانتصار، أطلق شرطيو رأس الخيمة عليهم النار، فسقط ضابط وجنديان، وقتل من شرطة رأس الخيمة اربعة اشخاص[2].

وأصدرت امارة رأس الخيمة بياناً وضحت فيه كيفية احتلال جزيرة طنب من قبل الفرس، وأن الاحتلال الغاشم واجهته قوات حامية، لم يتجاوز عددها الستة رجال فقط، عملوا على حماية الامن فيها والتصدي للهجوم الايراني ذي العتاد والعدة، إلا أن هؤلاء الجنود الابطال اصروا على الدفاع عن اراضيهم وقتلوا عدداً واصابوا آخرين.

---

(2) عبد الوهاب، عبد المنعم، (1977)، جغرافية العلاقات السياسية، ط1، الكويت: مؤوسسة الوحدة العربية للتوزيع والنشر، ص 309.

()1 القاسمي، خالد بن محمد، (1997)، الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الايراني، ط1، الاسكندرية_مصر: المكتب الجامعي الحديث، ص 114 و117.

()2 هاشم، علي، (1991)، رحلة عمر، ط1، لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ص 97.



واول من استشهد من القوات الحامية لجزيرة طنب مسؤول أمن المركز الشهيد الشرطي سالم سهيل خميس، وأصيب بجراح عميقة كل من الشرطي علي محسن محمد، والشرطي محمد علي صالح، والشرطي حسن علي محمد، والشرطي عبد الله عبيد، والشرطي اللاسلكي حواش عبد الله محمد.

قامت ايران بعد احتلالها الجزر بنقل الجنود المصابين بواسطة طائراتها الهيلوكبتر الى منطقة بندر عباس، ومن ثم أعلنت خبر موت الجنود متأثرين بجراحهم، وتقدمت حكومة رأس الخيمة بطلب رسمي من الحكومة البريطانية، من أجل جلب جثث الشهداء الى امارة رأس الخيمة ودفنهم فيها[1]. تعتبر هذه الملحمة بطولية، لأنها اوجدت نوعاً من اللاتكافؤ في العدد والعدة بين المعتدية ايران والقوات الحامية للجزيرة.

أدى احتلال جزيرة طنب الكبرى الى هجرة سكانها لامارة رأس الخيمة، ولم تكن الهجرة سلمية لأن القوات الايرانية عملت على تهجير سكانها الذين عانوا من معاملة الجنود الايرانيين، الذين استباحوا حرمات المساكن واعتدوا على سكانها وقاموا بتفتيشها واخراج الاهالي منها تحت تهديد السلاح وتجميعهم في ساحة البلدة، ووضع الجنود الايرانيون الاهالي في سفن الصيد بدون السماح لهم بأخذ ممتلكاتهم الخاصة، حيث كان ذلك وسط تصرفات الاستهزاء واطلاق النار من فوق رؤوسهم ونقلهم الى رأس الخيمة بواسطة زوارق الاحتلال الايراني[2].

وبقيت مذكرة التفاهم التي وقعت في 1971/11/31م قائمة بين الامارات العربية المتحدة ودولة ايران الى عام 1992م، حيث قامت ايران باحتلال جديد من قبل قواتها البحرية، فتوسعت في جزء جديد من جزيرة ابو موسى وطردت سكانها العرب منها، وعملت على ايقاف المواصلات مع الشارقة، فبررت ذلك بأن أحقيتها التاريخية في الجزر هي التي دفعتها الى تجاهل مذكرت التفاهم[3] ويعود ذلك لتردي الاوضاع الاقتصادية التي تأثرت بها ايران، بسبب الحرب مع العراق في تلك الفترة، فوجهت أنظار الشعب للتذكير بحقوقها التاريخية وابعاده عما يعانيه من مشاكل.

1() العيدروس، محمد حسن، (1985)، العلاقات العربية الايرانية 1921_1971، ط1، الكويت: ذات السلاسل، ص 426. ف

2() الفيل، محمد رشيد،(1999)، دولة الامارات العربية المتحدة ومأزق الاحتلال الايراني، ط1، مركز الخليج للكتب، ص 220.

3() الاعظمي، وليد حمدي، النزاع بين دولة الامارات العربية وايران حول جزر ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الوثائق البريطانية، ص5.

وبالرغم من تغير نظام الحكم في ايران والاطاحة بنظام الشاه عام 1979م، لم يتغير الموقف الايراني، حيث ورث نظام الشاه آراءه ومعتقداته التوسعية لمن جاء بعده، وبقي العداء مع دول الجوار قائماً، بخاصة ما يتعلق بقضية الجزر الثلاث "طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى".

ويلخص الباحث الاسباب التي دفعت ايران الى ارتكاب هذا الاحتلال للجزر الثلاث، وتتجسد بمجموعة من الاسباب التي سعت الى تحقيقها وتتمثل في:

- السيطرة على ثروات الخليج العربي من خلال التوسع وضم أراضي لايران.
- اعتماد الجزر كمركز مراقبة، من أجل حماية طرق المواصلات، وهذا يعود الى قربها من مضيق هرمز.
- الموقع الاستراتيجي للجزر وخطر التفريط بها من قبل العرب، لانها توقع العرب بين فكي كماشة- أي بين قوميتين معاديتين للعرب- وهما اسرائيل والفرس.
- توجيه انظار الشعب الايراني للقضايا الخارجية، من أجل امتصاص الغضب الشعبي داخل ايران.[1]

قبل ان نتحدث عن الادعاءات لكل من الامارات وايران وأحقية كل منهما وتمسكهما بالجزر وادعاء ملكيتها، كان لا بد من التعريج، للحديث عن مشروعية اكتساب الاقليم ومن صاحب الاحقية فيه، حسب ما ورد ذكره في القانون الدولي. ولبيان ذلك، لا بد من طرح سؤال شامل، وهو: ما موقف القانون الدولي العام من شرعية اكتساب الاقليم بما يتعلق بالاعتداءات الايرانية المستمرة على الدول العربية وبالاخص في ما يتعلق بقضية احتلال الجزر العربية الثلاث، مستغلة في ذلك الوضع العربي المتدهور، بالاضافة لامكانياتها العسكرية.

شرعية اكتساب الاقليم حسب ما جاء به القانون الدولي

ورد في الفقرة الرابعة من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة الصادر في 26 حزيران 1945م "على ان يمتنع أعضاء الهيئة الدولية جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة واستخدامها ضد سلامة الاراضي او الاستغلال السياسي لاية دولة أو عن أي وجه آخر ولا يتفق ومقاصد الامم المتحدة".[2]

(1) القاسمي، الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الايراني، مرجع سابق، ص 100-101.
(2) العيسى، شملان،(1994)، الخلافات بين الامارات العربية وايران حول الجزر الثلاث، ع 206 ، بيروت- لبنان: مجلة المستقبل العربي، ص 57.

وحسب ما جاء به القانون الدولي العام ولما اثارته ايران ومطالبتها بالجزر العربية وما اخترقته من مبادئ الامم المتحدة والشرعية الدولية وكذلك الاتفاقيات التي تمت بين بريطانيا والعرب، من خلال احتلالها الجزر العربية الثلاث في 1971/11/31م، فكان لا بد من تسليط الضوء في هذه الدراسة على طرق اكتساب الاقليم بطرق شرعية، سواء كان خاضعاً لسيادة دولة أم لا، فالتنازل والفتح والتقادم يتطلب الحصول عليها وضع اليد لمدة طويلة، اما الاستيلاء والاضافة، فهما من أساليب الاكتساب الاصلية، كما نصت عليها احكام القانون الدولي، مبيناً ذلك حسب ما ورد ذكره في القانون الدولي العام:

1. الفتح: هو أن تفرض دولة سيادتها على اقليم دولة اخرى، بارادتها المنفردة، بعد ان تحقق الانتصار العسكري الشامل ونزع السيادة منها. اي هو نوع من انواع الضم، الذي يقضي على السيادة لدولة ما، ويختلف عن الاحتلال، لان الاحتلال تبقى السيادة فيه للدولة المهزومة، وعليه لا يحق لايران أن تستند على هذه الطريقة، لايجاد تبرير قانوني لاحتلال جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى عسكرياً لانها غير مشروعة[1].
2. الاستيلاء: أدخال الدولة في حيازتها المادية اقليماً غير مملوك لدولة ما، بقصد فرض السيادة عليها، ويكون الاقليم الذي وقع عليه الاستيلاء لا يخضع لاية دولة، حيث كانت عملية الاستيلاء في السابق الاسلوب الشائع لاكتساب الملكية، لكن نتيجة الاكتشافات الجغرافية في الوقت الحاضر، لم يعد هنالك من الاقاليم التي لا تخضع لولاية دولة ما، فايران لا يمكن أن تنطبق عليها مشروعية الاستيلاء على الجزر الثلاث كما ذكرنا سابقاً القواسم حكموها مدة طويلة من الزمن.
3. الاضافة: هي اكتساب الدولة السيادة الاقليمية على المساحات الجديدة التي تضاف الى اقليمها الاصلي بفعل العوامل الطبيعية، أو بفعل الانسان، ويتم ذلك بدون الحاجة للقيام بأي عمل أو اجراء خاص من جانبها، لتقرير سيادتها على هذه المساحات الجديدة، التي تسمى الاضافات، لانها تلحق باقليم الدولة الاصلي، فتصبح جزءاً لا يتجزأ منه.
4. التنازل: هو تخلي دولة لدولة أخرى عن سيادتها على إقليم معين، بمقتضى اتفاق بينهما، وقد يكون بمقابل في صورة مبادلة أو بيع، وقد يكون بدون مقابل، اتفاق التنازل يطبق على القواعد الخاصة بالمعاهدات، فلا يجوز لإيران أن تدعي أن بريطانيا قامت بعملية التنازل عن الجزر الثلاث لها قبل انتهاء المعاهدة المعقودة مع

1() التدمري، الجزر العربية الثلاث، مرجع سابق، ص 388.

الامارات وانسحابها من منطقة الخليج، لانها ليست صاحبة السيادة على الجزر، فالتنازل يجب ان يتم بطرق سلمية وعملية التنازل بالاكراه لا تعتبر قانونية، فيجب التنازل عن السيادة لا عن ادارة الاقليم[1].

5. التقادم: هو احتلال دولة بصورة مستمرة ولفترة طويلة تمارس حقوق السيادة عليها بصورة مستمرة، بدون أن تواجه احتجاجات من قبل الدولة صاحبة الاقليم، وبالتالي تقتضي حقوق الامتلاك للدولة الاصلية وتكتسب الدولة المحتلة حقاً في تملك الاقليم[2].

من هنا نجد أن حق الشعب في العودة الى الاقليم له قدسيته، لا يمحوه التسلط الخارجي ولا ينفيه ضعف السكان وامكانياتهم في الدفاع عن ارضهم، لذلك يحق لاي شعب العودة الى موطنه ويحق لشعب جزيرة طنب العودة الى موطن ابائه وأجداده، مهما طال الزمن[3].

هنالك خلاف في الفقه الدولي في تحديد عدد السنوات التي تكتسب فيه الدولة المحتله.، هذا الحق مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوافر لاكتساب الاقليم والتمتع بالسيادة عليه، هي:

- ان تضع الدولة يدها على الاقليم باعتبارها صاحبة السيادة عليه ومباشرة سلطاتها فيه، فعند استئجار اقليم، لا يمكن اعتباره مكتسباً بالتقادم بسبب سيادة دولة اخرى عليه، حتى لو طالت مدة الاستئجار، فايران لم تحسم موضوع السيادة على جزيرة ابو موسى[4].
- ان يكون وضع اليد غير متنازع عليه، ويجب ان يتم بطريقة علنية، ولا يثير منازعة او احتجاجاً من الدولة صاحبة الاقليم.
- ان تمضي مدة من الزمن عند وضع الدولة يدها على الاقليم، اي لا توجد قاعدة زمنية لذلك، وانما يترك الامر لظروف اي نزاع، وان يستقر الوضع الجديد ويصبح مألوفاً[5].

الوضع الايراني باحتلال الجزر الثلاث، ليس وضعاً قانونياً لان عدم الاعتماد على القوة في أكتساب السيادة على الاقليم، مبدأ من مبادئ القانون الدولي، وعليه فان استخدام هذه القوة من قبل ايران، خرق

1) الطائي، عبد الرزاق خلف محمد، (2009)، النزاع الاماراتي الايراني حول الجزر الثلاث طنب الكبرى، طنب الصغرى، وأبو موسى، ط1، الموصل: مركز الدراسات الاقليمية، ص 135.
2) الفتلاوي، الوجيز في القانون الدولي العام ، المرجع السابق ، ص 228.
3) التدمري، الجزر العربية الثلاث، مرجع سابق، ص390 .
4) المرجع نفسه، ص 391.
5) الفتلاوي، الوجيز في القانون الدولي العام، المرجع السابق، ص 228.



لقواعد القانون الدولي وانتهاك لميثاق الامم المتحدة، الذي يقوم على حفظ السلم والامن الدولي واحترام سيادة الدول.

ما بني على باطل فهو باطل، اي ان الاحتلال الايراني للجزر بالقوة غير مشروع، وان الشرعية الدولية من اجل تحقيقها، لا بد من احترام مبادئ القانون الدولي واللجوء اليه في حال نشب نزاع ما بين دولتين، وهذا يتطلب من الدولة من اجل الوصول الى الهدف بطريقة سلمية، الارادة والالحاح والاصرار واستخدام الدبلوماسية النشطة والمساندة من قبل الدول المجاورة والصديقة والاعتراف من قبلها بمن يمتلك الاحقية بهذه الجزر أو تلك.

وبالتالي، فإن الاحتلال الايراني للجزر لا يعتبر سنداً قانونياً لممارسة السيادة عليها، ونستند هنا لما جاء به نصوص القانون الدولي، لما لها من تأثير بعد استقرار المجتمع الدولي، على مبدأ تحريم اللجوء للقوة او التهديد باللجوء اليها.

المبحث الثاني : الاسانيد الاماراتية والادعاءات الايرانية بأحقية الجزر

"لا ايران ولا الشارقة تؤيد وجهة نظر الاخرى في ادعاءاتها بجزيرة ابو موسى، ولن تعترف أي منهما بمطالب الأخرى"[1] بهذه الجملة بدأت مذكرة التفاهم بين ايران والشارقة، وبذلك قدمت الامارات أدلة تؤكد على احقيتها بالجزر، وكذلك الامر بالنسبة لما فعلته ايران فكل يرى نفسه صاحب الاحقية بتلك الجزر، ومن هنا، كان لا بد على الباحث ان يتحدث عن كل دولة وما قدمته كأدلة تؤكد احقيتها بهذه الجزر، لان الخلاف يؤدي الى تباين في وجهات النظر بين المتنازعين، وتذرع كل طرف بحجته واسبابه ودوافعه التي لجأ اليها لتحقيق غايته.

المطلب الاول: الاسانيد الاماراتية بأحقيتها في الجزر

أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة أن الجزر الثلاث ليست ملكاً خاصاً بها، وإنما للأمة العربية جمعاء، واستناداً لحقائق التاريخ والروابط الاجتماعية واللغوية والثقافية، التي تربط ابناء الوطن العربي، والتي لم تغيها الظروف العصيبة التي مرت بها دولة الامارات عن عقول أصحاب الأرض المحتلة، حتى وهم يمرون بأصعب الظروف وأقساها، وأكد الشيخ خالد بن محمد القاسمي أمام الحكومة البريطانية ذلك وقال عندما حاولت اقناعه بالتنازل عن جزيرة ابو موسى "أبو موسى ليست ملكي لأتخلى عنها أو أهبها، إنها ملك لأهل الشارقة وشبه الجزيرة العربية"[2].

وسار على هذا النهج الشيخ صقر بن محمد القاسمي، في مواجهة حملة التنازل عن جزيرتي طنب الصغرى وطنب الكبرى، من قبل المعتمد البريطاني (وليم لوس) حيث قال "لا نستطيع الرد إلا إذا سمحتم لنا بالاتصال بكافة الدول العربية، حتى نقف على وجهة نظرها، لأن إمارة رأس الخيمة لا تستطيع أن تتحمل مثل هذه الخطوة "[3].

1() الجرجاوي، رفيق،(2008)، الوضع القانوني للجزر بعد قيام دولة الإمارات، الامارات اليوم.
https://www.emaratalyoum.com/local-section/2008-06-12-1.198206

2() الجزر الثلاث بين أسانيد الامارات ودعاوى إيران.
http://www.uae7.com/vb/t7607.html

3() مرجع سابق.





وتملك دولة الإمارات العربية المتحدة مجموعة ضخمة من الوثائق المتعلقة بقضية الجزر "طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى"، تثبت جميعها عبر امتداد تاريخي طويل سيادتها عليها، وتمتلك ملفاً قانونياً يتضمّن الوثائق والأسانيد الدولية ما قبل الاحتلال الغاشم للجزر العربية الثلاث، سنذكر منها[1]:.

1- منذ مطلع القرن الثامن عشر، كان حكام الشارقة ورأس الخيمة يعملون على فرض رسوم سنوية على الأنشطة الاقتصادية، التي كان يقوم بها سكان الجزر الثلاث، حيث شملت هذه الرسوم صيد الأسماك والغوص لجمع اللؤلؤ والرعي وغيرها.

2- رفض حاكم الشارقة عام 1898م، التنقيب عن بعض المعادن في جزيرة ابو موسى، من قبل احدى الشركات الاجنبية.

3- منح تصريح لاقامة منارة للسفن من سمو الامير حاكم الشارقة على جزيرة طنب الكبرى، في عام 1912م.

4- قدمت ايران طلب استئجار جزيرة ابو موسى في عام 1930م ولمدة خمسين عاماً من حاكم رأس الخيمة ورفض الطلب الذي قدم من ايران، واعتبر هذا الطلب اعترافاً إيرانياً، وإقراراً دامغاً بسيادة الإمارات على هذه الجزر المحتلة.

5- منح شركة بتروليوم كومبني امتيازات للتنقيب عن النفط والغاز في جزيرة أبو موسى عام 1937م، من قبل حاكم الشارقة.

6- السيادة من الناحية الادارية، كانت تتبع لإمارة الشارقة ورأس الخيمة، حيث تولت كل منهما ادارة وتنظيم هذه المرافق، ومن هذه المرافق الامن، والتعليم، والصحة، والعديد من المرافق العامة،

1() الحيدري، جواد، (2013)، الجزر الإماراتية المحتلة بين الحق الإماراتي والتعنت الإيراني، مركز المزماة للدراسات والبحوث.
http://ecssr.com/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftId=/FeatureTopic/Fattouh_Haikal/FeatureTopic_0848.xml.

كالجمارك والماء، والكهرباء، والمساجد، وهذه المرافق كانت تتناسب مع الاعداد القليلة من السكان في كل من "طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وابو موسى"[1].

7- المخاطبات بين البريطانيين والإيرانيين حول هذه الجزر، كانت منها رسالة قدمت من وزارة الخارجية البريطانية موجهة لدولة ايران، كرد على مذكرة سبق أن رفعتها طهران بشأن الجزر رقم 513 - 1949/7/7، وجاء مضمون الرد "بالإشارة إلى برقيتي السابقة، لقد درست حكومة صاحبة الجلالة وبدقة مذكرة وزير الشؤون الخارجية رقم 420 ولاحظت أن هذه المذكرة كمثيلتها المذكرة الفارسية المؤرخة في 1935/4/30 التي أشارت إليها، لم تقدم أي دليل لدعم الادعاء الإيراني بأن هذه الجزر كانت جزءاً من منطقة محافظة لنجة، وهو ادعاء درسته حكومة صاحبة الجلالة منذ سنوات عديدة مضت، ولم تقبل به... وكما تعلم الحكومة الإيرانية فإن حكومة صاحبة الجلالة لم تقبل مطلقاً بالادعاءات الإيرانية، بهذه الجزر كما أنها لم تعترف بأن للحكومة الإيرانية أية حقوق فيها[2].

تقول الباحثة هايدي فاروق في الأرشيفين البريطاني والأمريكي "لو أخذنا بمفهوم تأصيل الجنس البشري على جانبي الخليج، والارتكان إلى هذا المُكَون، لتحديد هوية المكان، لأمكننا أنْ نقول إنّ إيران نفسها كانت تتبع الجانب العربي من الخليج، ويمكننا، أن نبرز للجانب الإيراني خريطتهم التاريخية (وهي الخريطة التي أكدت مفهوم خط التنصيف البحري، حيث جعلت الجزء الغربي للخليج تابعاً للساحل العربي، وكذلك يمكننا الاحتجاج بالخريطة التي رسمت عام 1626 للامبراطورية العثمانية، والتي ورد بها الخليج تحت مسمى "خليج القطيف".

أما إيران، فإنها تدعي أنّ أحقيتها في المُطالبة بالجزر، قد بدأت منذ عام 1904، وأن الاستعمار البريطاني كان السبب في عدم مُمارسة إيران حقها في السيادة على هذه الجزر، وتنفي هايدي ذلك من خلال مُستند مهم تمتلكه، وهو عبارة عن مُحاضرة أُلقيت عام 1927م، في مقر الجمعية الملكية الجغرافية البريطانية، حيث سُئل فيها القُنصل البريطاني السابق بالخليج العربي أرنولد ويلسون، عن تبعية جزيرتي طنب الكبرى والصغرى، فأجاب بالحجج الدامغة "أنهما تعُجان بالقواسم الذين يتبعون بدورهم حُكام الشارقة"[3].

1() عبدول، عبد الوهاب، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الاقليمية الناتجة عن استخدام القوة، مركز الدراسات والوثائق، سلسلة كتاب الابحاث 9، ص 283.

2() الحمادي، محمد، (2007)، هذه وثائق جزر الإمارات... فأين الوثائق الإيرانية؟!، صحيفة الاتحاد.
https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/30021-هذه-وثائق-جزر-الإمارات--فأين-الوثائق-الإيرانية/

3() الشاكر، عروبة الجزر الإماراتية، مرجع سابق.

وتابعت القول فيما يتعلق بالخرائط البريطانية التي تتضمن اعترافاً مُتكرراً بتبعية الجزر لإيران منذ عام 1870 من خلال تلوين الجزر بذات لون البر الإيراني "بأن المحاكم الدولية لا تأخُذ بالخرائط إلا إذا كانت مُلحقة بوثيقة دولية تتضمن اعترافاً بالحقوق أو تنازلاً عنه "[1].

قامت الامارات العربية المتحدة بدعم الاستقرار في المنطقة والعمل على تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، بدون اللجوء للقوة، حيث وضعت مجموعة ثوابت في السياسة الخارجية تمثلت في[2]:

1. انهتاج سياسة نشطة متوازنة خليجياً.
2. القيام في سياستها بعلاقات متوازنة مع الغرب.
3. الابتعاد عن سياسة المحاور والاستقطاب.

كان لا بد من الحديث عن ردت فعل اماراتي رأس الخيمة والشارقة على احتلال الجزر العربية الثلاث فمقابل اصرار الفرس على ان الجزر فارسية، كان هنالك تمسك في الطرف الاخر للنزاع بأن الجزر عربية وغير مقبول التنازل عنها، فقامت حكومة رأس الخيمة بتقديم ادعاء للحكومة البريطانية وتحميلها المسؤوليات كافة، عن الاحتلال الايراني للجزر الثلاث، لانها ما زالت وفقاً للمعاهدة مسؤولة عن حماية الجزر، واكد حاكم رأس الخيمة على ان الجزر ليست لها وحدها وانما أراضي عربية، وأكدت ابو ظبي على ذلك "بأن موضوع الجزر لا يخص رأس الخيمة أو منطقة الخليج وحدها، وانما هو موضوع قومي عربي، تعود مسؤولية العمل من أجله على العرب أجمعين"[3].

بقي سمو الشيخ صقر القاسمي حاكم امارة رأس الخيمة يردد "هذه الجزيرة لن نسكت عليها، حتى ترجع أو أن يكون هنالك حل مرضٍ لنا، وأرضاؤنا لا يتم الا بعودة حقوقنا"[4]وطلب على إثرها من الجامعة العربية قطع العلاقات باشكالها كافة مع ايران، والعمل على إثارة قضية الجزر في المحافل الدولية، من أجل استرداد الحق العربي، توجيه وسائل الاعلام العربية لاثارة الرأي العام العالمي.

---

1) المرجع نفسه.
2) شراب، ناجي صادق، (1987)، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة، ط1، العين، دار الكتاب الجامعي، ص 40.
3) العيدروس، التطورات السياسية في دولة الامارات العربة المتحدة، ص 490 .
4) عبدول ، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، المرجع السابق، ص 295.



بعد وضع قدم ايران على الجزر، طردت سكان جزيرة طنب الذين تركوا مزارعهم وبيوتهم خلفهم، وهذا ان دلعلى شيء، فأنه يدل،وعليه، حاولت ايران أن تعوض ابناء جزيرة طنب الكبرى مادياً، إلا أن حاكم رأس الخيمة رفض ذلك.

وكان ذلك من خلال رسالة توجه بها الشيخ صقر بن محمد القاسمي حاكم رأس الخيمة للمعتمد البريطاني (جوليان ووكر)، جاء فيها ما يلي:

".. أما عرض الحكومة الايرانية دفع تعويضات لسكان جزيرة طنب، فهو مرفوض جملة وتفصيلاً، ذلك أن السلطة الايرانية في جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، انما هي سلطة عدوانية غير شرعية، لا نعترف بها ولا نتعامل معها، واذا تمكنت قوات الغدر والعدوان، من السيطرة عليها بصورة مؤقتة، فسنبقى دوماً نناضل في سبيل أعادة الحق الى نصابه باعادة الجزيرتين الى حظيرتهما العربية"[1].

لذلك، عندما وافقت امارة رأس الخيمة على الانضمام للامارات العربية المتحدة وضعت مجموعة من الشروط تتعلق بالعلاقة مع ايران وقضية الجزر العربية الثلاث وهي[2]:

- عدم اقامة الاتحاد علاقة مع ايران، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو غيرها.
- أن يتحمل الاتحاد مشكلة الجزر واعادتها للعرب بالطرق السلمية والدبلوماسية.
- اعادة جميع الايرانيين الموجودين في الامارات العربية المتحدة الى بلادهم.

أما الشارقة، وأمام تهديد ايران المستمر لها باحتلال الجزر والسيطرة عليها بالقوة، وخوفاً من تصعيد الامور، فقد توجهت الى التهدئة من خلال توقيع اتفاق مع ايران، بخاصة بعد مشاورات حاكم رأس الخيمة، والذي كان يتناقض برأيه مع موقف الشارقة من توقيع الاتفاقية، اما العرب فكان الرد بأن على الشارقة أن تتحمل المسؤولية عن هذه الجزر كونها الحامية لها[3].

1() الفيل، محمد رشيد، (1999)، دولة الامارات العربية المتحدة ومأزق الاحتلال الايراني، ط1، مركز الخليج للكتب، ص 248.
2() براهيم، عبد العزيز عبد الغني، (1982)، علاقة ساحل عُمان ببريطانيا، الرياض: دارة الملك عبد العزيز، ص 255.
3() الرفاعي، محمد علي،(1972)، الجامعة العربية وقضايا التحرر، ط2، القاهرة، ص 578.



إيران وضحت موقفها منذ البداية باحتلال الجزر الثلاث، وأكدت أن الجزر فارسية لا عربية، ورفضت اي وساطة، بخاصة وساطة الجامعة العربية، لاعتبار ان الجزر غير عربية، وطلبت من العراق عدم اثارة المشاكل ضدها وأن تعمل على السعي لايجاد اتفاق مع حاكم رأس الخيمة[1].الا ان التناقض بين المسؤولين الايرانيين كان حاضراً في جميع التصريحات حيث البعض يهدد والبعض الاخر يوافق على ان يهادن مع الامارات.

حددت الامارات موقفها في بيان صدر عنها، أكدت فيه حرصها على استخدام الوسائل السلمية في لقاء ثنائي، عقد في ابو ظبي بحضور وفد من الجانب الاماراتي ووفد من الجانب الايراني وشهد اللقاء طرحاً من قبل دولة الامارات العربية المتحدة، تضمن[2]:

(1) انهاء الاحتلال العسكري لجزيرتي طنب.

(2) التأكيد على الالتزام بمذكرة التفاهم من قبل الجانب الايراني، بشأن قضية جزيرة ابو موسى.

(3) عدم التدخل في ممارسة الامارات على الجزء المخصص لها بموجب مذكرة التفاهم.

(4) الغاء التدابير والاجراءات كافة التي وضعتها إيران على اجهزة الدولة ومواطنيها.

(5) إيجاد إطار ملائم لحسم مسألة السيادة على جزيرة ابو موسى.

المطلب الثاني: الادعاءات الايرانية بأحقيتها بالجزر

بدأت ايران في محاولة التشكيك في قاعدة عدم استخدام القوة، لذلك كانت ذريعتها بالتمسك بالحقوق التاريخية وتحقيق مصالحها في المنطقة، فكان لا بد من اعادة الجزر الى سيادتها، وهذا كان تبريراً للجوء لاستخدام القوة ومخالفتها الشرعية الدولية، فيما يتعلق بالجزر الثلاث، لا من أجل تحقيق مكاسب اقليمية غير مشروعة.

لم تخرج إيران عن صيغة اعتبار النزاع سياسياً يمس المصالح العليا للدولة الإيرانية، وانه غير قابل للتفاوض أو الحل، مستخدمة القوة في العلاقات الدولية، لتحقيق مطامعها عبر إجراءات قسرية عسكرية، تزيد من هيمنتها على تلك الجزر وتعبث بتركيبتها السكانية وتسمياتها التاريخية.

---

(1) قاسم،جمال زكريا،(2974)، الخليج العربي دراسة لتاريخ المعاصر، 1945-1971، ط1، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ص 228.
(2) القاسمي، الجزر الثلاث بين السيادة العربية والحتلال الايراني، المرجع السابق، ص 216-217.



وعليه سيقوم الباحث بدراسة الادعاءات التي قدمت من قبل دولة الاحتلال الايرانية، بسيطرتها على الجزر العربية الثلاث من خلال:

أولاً: ادعاء الحق التاريخي لايران

تمسكت ايران بادعاء الحق التاريخي من خلال ما يلي:

1) تبعية الجزر تاريخياً للفرس

تؤكد ايران في هذا الادعاء على اساس تاريخي، أن الخليج العربي وجزره قبل ظهور الاسلام، كانت تابعة للامبراطورية الفارسية، لتشمل منطقة الخليج العربي، والتي شملت العراق وبادية الحيرة وعُمان واليمن، وان الخليج في ذلك الوقت كان يعرف بالخليج الفارسي[1].

وبالتالي اسست ايران احتلالها الجزر على اساس يعتمد على مطالب تاريخية لذلك لم تعتبر ايران في احتلالها جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى، أنها ارادت ان تستخدم القوة لتحقيق مكاسب غير مشروعة، وانما من أجل استعادة حقها التاريخي. وهي حجة قولية، ولا تمثل اي دليل لدى الفرس على احقيتهم بالجزر الثلاث، وأن بريطانيا أكدت على عروبة الجزر، وأنها كانت تخضع لحكم القواسم منذ معرفة بريطانيا بمنطقة الخليج ومنذ وجودها في هذه المنطقة واحد أهم الادلة على عدم تبعية الجزر لايران، قيام ايران بطلب استئجار او شراء لهذه الجزر، من قبل قواسم الشارقة ورأس الخيمة، مقابل مبالغ مالية مغرية[2].

2) الخرائط البريطانية القديمة واعترافها بفارسية الجزر

في دليل الخرائط الجغرافية، تستند إيران وبقوة على الخرائط البريطانية وغيرها الصادرة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، لإثبات سيادتها على الجزر الثلاث، باعتبار ان هذه الخرائط، اظهرت الجزر الثلاث بلون الساحل الفارسي، نذكر من أهمها[3]:

1() عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، مرجع سابق، ص 93.
2() التدمري، الجزر العربية الثلاث، مرجع سابق، ص 386.
3() الصيادي، عبد اللطيف، (2008)، الجزر الثلاث بين أسانيد الإمارات ودعاوى إيران، الامارات اليوم.
https://www.emaratalyoum.com/local-section/2008-06-13-1.196499



1- الخريطة الصادرة عن وزارة الحرب البريطانية في عام 1886، والمقدمة من قبل وزارة الخارجية البريطانية إلى شاه إيران ناصر الدين القاجاري عام 1888، والتي ظهرت فيها الجزر الثلاث باللون ذاته، الذي حمله الساحل الفارسي.

2- الخريطة التي أعدها وأشرف على إصدارها اللورد (كيرزون) في عام 1892، وظهر فيها عدد من جزر الخليج، بما فيها الجزر الثلاث، بلون الساحل الفارسي.

3- الخريطة المسحية التي أعدتها مديرية مساحة الهند، حول بلاد فارس في عام 1897م، ولونت الجزر الثلاث بالألوان ذاتها، التي ظهرت فيها السواحل الفارسية.

4- خريطة إيران الواردة في أطلس (ميرا) العالمي، الذي نشر في عام 1954م، والتي ظهرت فيها الجزر الثلاث بلون الأراضي الإيرانية .

وبالتالي، فأن هذه الخرائط من نوع خاص حيث تستخدم للملاحة البحرية وليست خرائط لترسيم الحدود بين الدول، حيث كان الهدف من ترسيم الحدود البحرية، تحطيم القوى العربية في الخليج وتأمين سلامة ملاحة السفن البريطانية العابرة مياه الخليج، وبالتالي، فإن هذه الخرائط فاقدة أي قيمة قانونية أو قوة الزامية، فأستندت ايران الى الخرائط التي اصدرتها بريطانيا والتي لونت فيها الجزر بنفس لون الاراضي الايرانية، مما أعطى ايران ادعاء جدياًد للمطالبة بأحقيتها بالجزر.[1]

ثانياً: تحقيق حماية أمنية ومصالح ذات طبيعة سياسية

ادعاء هذا يستند على عدة اعتبارات تتعلق بأمنها القومي فهي ترتكز على مقولة إنها دولة بحرية، تمتد حدودها لتشمل شاطئ الخليج العربي بأكمله، فهي تطل على أهم نقطة في الخليج العربي، وهو مضيق هرمز الذي يعتبر المنفذ الوحيد لبترولها في العالم الخارجي، وان هذا الموقع الجغرافي يحمل ايران ضمان أمن وسلامة الملاحة في الخليج العربي بصفة خاصة وامن وسلامة منطقة الخليج العربي بشكل عام، خوفاً من هيمنة الاتحاد السوفيتي او احد الانظمة الموالية له بعد اعلان بريطانيا الانسحاب من منطقة الخليج في نهاية 1971م.

(1) القاسمي ،الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الايراني، مرجع سابق، ص 328 -329.

وصرح بذلك شاه ايران محمد رضا خان بهلوي "أن هدفنا من تشكيل القوة البحرية الايرانية الجديدة ليس حماية السيادة على الخليج الفارسي أو المياه الساحلية فحسب، بل ان مسؤوليات ايران لا تقتصر على نفسها، ذلك لان المكانه التي احتلتها ايران قد حملتها الى درجة مسؤوليات اقليمية".[2]

تعتقد ايران ان امن الخليج مرتبط بها، لذلك تستلزم تبعية الجزر لها من أجل الحفاظ على أمن الخليج، وتعكس هذه الحجة عقلية الهيمنة الايرانية، حيث أن أمن الخليج، لا يتحقق الا بالتعاون مع دول الجوار، لا باحتلال الاراضي بالقوة وفرض الهيمنة العسكرية، كون ادعاء ايران باحقية الجزر، يأتي لتحقيق مصالح لامن الخليج، لم تتم ضمن اتفاق ما بين الاطراف، فيعتبر هذا الادعاء سياسياً لا قانونياً لعدم وجود اتفاق.[3]

تباهى شاه ايران بجيشه وهدد به، حيث كانت الولايات المتحدة الامريكية تزوده بالاسلحة كافة حتى أصبحت ايران القوة العسكرية الخامسة، وفي ما يتعلق بالجزر الثلاث، اكدت ايران على ان بريطانيا احتلتها في وقت غلبت فيه على امرها، لكن الأمور تغيرت بامتلاك القوة العسكرية، لتتحدى بريطانيا وتحتل الجزر الثلاث بالقوة العسكرية[1].

لا تملك ايران سوى ممارسة سلوك المحتل وأكاذيبه ودفاعه الضعيف عن احتلاله أراضي الغير. لذلك يظهر لنا بوضوح عجز ايران عن الرد على التصريحات الدبلوماسية الإماراتية، وهذا يدل على حجم القلق والخوف لدى ايران، ولا يجد أمامه سوى الإنكار وإبداء الاستغراب.

الوقائع التاريخية قدمت أدلة قاطعة وحاسمة للجزر العربية الثلاث "الكبرى وطنب الصغرى وابوموسى" على أنها تتبع دولة الامارات العربية المتحدة، إلا ان ايران رفضت الاعتراف بهذه الادلة رغم أهميتها والتمسك بأحقيتها، نظراً للأهمية الاستراتيجية والاقتصادية، على الرغم من علمها ويقينها بأن تلك الجزر عربية بسكانها وموقعها وتاريخها.

(2) عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، مرجع سابق، ص 99-100.
(3) التدمري، الجزر العربية الثلاث، مرجع سابق، ص 396.
(1) الراوي، جابر ابراهيم، الجزر العربية الثلاث وموقف القانون الدولي من احتلالها بالقوة، وزارة الثقافة والاعلام ، السلسلة الاعلامية 142، ص 9.



الفصل الرابع

الوسائل السلمية والمواقف المحلية والدولية ودورها في السعي لحل الخلاف الايراني- الاماراتي على الجزر العربية الثلاث

النزاع الدولي شبيه بالنزاعات بين الافراد، إلاّ انه أكثر خطورة واشد تأثيراً، فقد يعرض الامن والسلم الدوليين للخطر، من خلال اللجوء للحرب لحسم النزاع، وعرّفت محكمة العدل الدولية الدائمة، النزاع الدولي بأنه "خلاف حول نقطة قانونية أو واقعية أو تناقض أو تعارض للطروحات القانونية أو الواقعية أو المنافع بين دولتين"(1).

وعلى الرغم من أن دولة الامارات العربية المتحدة حديثة العهد نسبياً، حيث اعلن عن قيامها عام 1971م، الا أنها تمتلك باماراتها السبعة تاريخاً غنياً وثقافة مبنية على العلاقات السلمية والتعاون مع الدول المجاورة لها، ومن منطلق الفلسفة السلمية التي سعت الى انتهاجها في التعامل مع كافة المشكلات والابتعاد عن استخدام الوسائل العسكرية، كان خيارها في التعامل مع قضية الجزر العربية الثلاث، حيث ركزت في جهودها على الدور الدبلوماسي في أعادة السيادة على الجزر.

وبالرغم من ذلك، سعت دولة الامارات قبل استقلالها الى اقامة علاقات طبيعية وسلمية مع الشعب الايراني، من منطلق الروابط المشتركة التي تتجسد في الدين وحسن الجوار، اي طرقت الامارات السبل كافة لتسوية النزاع مع ايران وفق احكام القانون الدولي، الذي أكد على استخدام الوسائل السلمية في حال نشب نزاع بين دولتين، لكن جميع السبل إما قد باءت بالفشل او المماطلة.

يعتبر الاحتلال الايراني للجزر العربية الثلاث، بمثابة اختراق لمبادئ الامم المتحدة والالتزامات الدولية، بل تجاوز للاتفاقيات البريطانية التي كانت قائمة في ما بينهم، ومن منطلق اعتبار استعمال القوة في العلاقات الدولية جريمة دولية تترتب على استخدامها مسؤولية دولية، لان ذلك يخل بسلامة وامن اي دولة.

---

(1) شكري، محمد عزيز، تسوية النزاعات الدولية، المعرفة.
https://www.marefa.org/تسوية_النزاعات_الدولية

وبناء على ما سبق، سيقوم الباحث بدراسة الوسائل السلمية، التي استخدمت لحل النزاع الايراني الاماراتي على الجزر الثلاث ودور المنظمات الدولية في السعي لحل قضيتها، بالاضافة الى بيان ردود الفعل التي تجسدت في المواقف التي اتخذت على الصعيدين الاقليمي والدولي، ولم تكن هذه المواقف حاسمة للقضية، وانما رتكزت على الشجب والاستنكار وادانة للعدوان الغاشم على الجزر العربية، والى يومنا هذا، ما زالت القضية محور جدل ونقاش، ولم يتخذ بها موقف لاعادة السيادة العربية والشرعية الدولية لهذه الجزر.

المبحث الاول: الوسائل السلمية لحل النزاعات الدولية

تقوم العلاقات الدولية على التعاون والتنافس في المجالات كافة وكذلك قد تقوم على الصراع لتحقيق مصالح خاصة بكل دولة، لذا فإن مصلحة المجتمع الدولي تكمن في أن تكون هنالك طرق سلمية أمام الدول المتنازعة لتسوية خلافاتها، بدون اللجوء الى الحرب، ومنذ نشأة القانون الدولي عُني بالاهتمام في حل النزاعات الدولية، وتم الاتفاق على تقسيم اساليب النزاعات الدولية الى:

المطلب الاولً: التسوية الودية لحل المنازعات الدولية

وتتمثل الوسائل الودية في:

(1) الحلول السياسية

هي الوسائل غير القضائية، التي تستخدم في حل النزاعات، وتتسم بالبساطة وعدم التعقيد، حيث تعتمد على حسن النوايا في كثير من الاحوال، التي قد تساعد في عملية حسم النزاع، وفي احوال اخرى، لا تكون منتجة بصورة كافية، كما أن القرارات التي تنتج عن هذه الوسائل، غير ملزمة لأطراف النزاع، الا اذا وقعوا عليها[1].

الوسائل السلمية التي سعت الامارات العربية المتحدة الى تحقيقها، من أجل استعادة سيادتها على الجزر الثلاث، ومن اجل حل النزاع بين دولتين تجمعهما رابطة الدين والجوار، لتصبح في ما بعد علاقة تقوم على التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية كافة وغيرها من المجالات، فعملت الامارات حسب ما جاء في نص المادة (33) فقرة (1) من ميثاق الامم المتحدة، لتؤكد بالنص "يجب على أطراف كل نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والامن الدولي للخطر، أن يتلمسوا حلهُ بادي ذي بدء بطريق المفاوضة، والتحقيق، والوساطة، والتوفيق، والتحكيم، والتسوية القضائية".

---

(1) القاسمي، الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الايراني، المرجع السابق ، ص349.

حاولت الإمارات مع إيران بوسائل سياسية عدة من أجل حل الخلاف، وكان منها:

1. المفاوضات الدبلوماسية:

هي المفاوضات الاعتيادية، التي تلجأ اليها اطراف النزاع، لحل الخلافات فيما بينهم، هذه العملية قديمة قدم التاريخ، استخدمت لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية، من خلال اشخاص تقوم كل دولة بتعيينهم لتمثيلها، من أجل اتمام عملية التفاوض بشكل مباشر وجهاً لوجه، على طاولة واحدة.

كان حسن النية دائماً حاضراً لدى المفاوضين في الجانب الاماراتي، وأكد على ذلك وزير الخارجية لدولة الامارات راشد عبد الله النعيمي، خلال إلقائه كلمة أمام الجمعية العامة للامم المتحدة عام 1993م، "اشار فيها الى حل المنازعات بالحوار والطرق السلمية، بمقتضى ميثاق الامم المتحدة، والقانون الدولي، استهدافاً لبناء الثقة ولتعزيز السلم والامن والاستقرار الدولي والتعايش السلمي وحسن الجوار بين دول المنطقة"[(1)].

وأكد سمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان على ذات النهج: "نجاح سياستنا الخارجية، أحد أبرز الإنجازات المشهودة لدولتنا، ذلك أنها سياسة إنسانية العمق قائمة على الحكمة والاعتدال، تستمد مبادئها من ثقافتنا العربية الإسلامية الأصيلة، ومن ميثاقِ الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي، الداعية إلى التعايش السلمي وبناء الثقة وحُسن الجوار والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واتّباع الوسائل السلمية لتسوية النزاعات والخلافات. والتزاماً بهذه المبادئ، نكرر الدعوة للحكومة الإيرانية للجلوس إلى طاولة الحوار، وارتضاء التحكيم الدولي حلاً لقضية جزرنا الثلاث المحتلة، بما يرسخ الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، وهو التزام وأولوية قصوى في سياستنا، فما يربطنا بمحيطنا الخليجي، يتجاوز حدود التاريخ والجغرافيا، إلى روابط الدم والدين والمصالح المشتركة، وهي علاقات مصيرية راسخة، نعمل على تعزيزها تنسيقاً وتكاملاً وتقارباً، لما فيه مصلحة دول المنطقة وشعوبها"[(2)].

1() المهذبي، مليود، المفاوضة في القانون الدولي، جامعة الدول العربية، القاهرة، ص 1.

2() نعناع، عبد القادر، (2013)، الآليات الإماراتية في معالجة قضية الجزر المحتلة، مركز المزماه لدراسات والبحوث، الامارات.
http://almezmaah.com/2013/11/11/الآليات-الإماراتية-في-معالجة-قضية-الج-3/



2. **المساعي الحميدة:**

هي قيام دولة او منظمة ليس لها علاقة بالنزاع، الاتصال بين الدولتين المتنازعتين، لتسوية النزاع القائم بينهما، في حال عدم تمكن الدول من اللجوء الى المفاوضات، يجوز لطرف ثالث القيام بعمل ودي بين الاطراف او من خلال تكليف احدهما او تكليف من منظمة دولية لحل النزاع، مهمة الطرف الثالث، تعتمد على تقريب وجهات النظر والتخفيف من حدة النزاع وتهدئة المشاعر وايجاد جو ملائم لدخول اطراف النزاع في عملية التفاوض بشكل مباشر، وليس له اي الزامية، اي يمكن رفض مساعيه، وتنتهي المساعي الحميدة في حال النجاح، إلى جمع الاطراف واجراء المفاوضات المباشرة، او رفض قبول مساعيه، او عدم التوصل لنتائج ايجابية، من أجل حل النزاع[1].

قامت جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس التعاون الخليجي بالاضافة إلى لجنة خليجية كُلفت بوضع آلية للتفاوض بين الامارات العربية المتحدة ودولة ايران، قامت جميعها باستخدام المساعي الحميدة بينهما، من أجل التوصل إلى حل دائم لهذه القضية. وفيما كانت دولة الإمارات قد تجاوبت مع تلك المساعي، التي بذلت، من أجل استعادة حقوقها المشروعة، إلا أنّ جميع تلك المساعي لم تنجح، بسبب تمسك الجانب الإيراني، الذي عاد لرفض أي تنازل.

3. **الوساطة:**

هي مبادرة من طرف ثالث كما هو الحال في المساعي الحميدة، لا تقتصر على جمع الاطراف وايجاد جو ملائم، وانما اقتراح شروط او حل لتسوية النزاع، ويمكن رفض الوساطة والحلول، الا اذا اتفقت الاطراف المتنازعة على قبول الوساطة، هنا تصبح الوساطة اجبارية، واذا وافقت الاطراف على الوساطة، فهي غير ملزمة بقبول الحلول، وهنالك عدة انواع للوساطة، لا بد من التعريف بها، هي[2]:

1- الوساطة المباشرة: هي التي يقوم بها طرف ثالث، يتصل بصورة مباشرة بين الاطراف المتنازعة، وهو الاكثر شيوعاً، حيث تلتقي الاطراف بصورة مباشرة.

1() الفتلاوي، الوجيز في القانون الدولي العام، المرجع السابق، ص 340.
2() الفتلاوي، مرجع سابق، ص 341-342

2- الوساطة غير المباشرة: هي التي يقوم بها اكثر من طرف واحد، حيث يختار كل طرف متنازع شخصاً يكلفه الاتصال بالشخص الذي اختاره الطرف الاخر، ويتولى الوسيطان العمل على تسوية المنازعات، وعليهما ان يبذلا اقصى الجهود، لتسوية النزاع ولا تلزم الاطراف بنتائج الوسيطين فيحق لهما قبول او رفض الحلول، وتلجأ الدول للوساطة غير المباشرة، عندما ينذر النزاع بينهما بنشوب حرب بينهما.

3- الوساطة الاجبارية: ظهر بعد التطورات على النظام الدولي الجديد 1991م، ان تفرض دولة وساطتها على الاطراف المتنازعة، وقد يفرض الوسيط حلولاً لصالح طرف ضد الطرف الاخر.

عملت سوريا بدور الوسيط في قضية الجزر، بين دولة الامارات العربية المتحدة ودولة ايران، من أجل التوصل الى آليات لحل قضيتها بموافقة الامارات، لكن الجانب الإيراني لم يرحب بذلك، ورفض كل اشكال الوساطة لحل قضية الجزر المحتلة، بخاصة من اي طرف عربي، باعتبارهم اطرافاً غير محايدين.

في عام 2008م رفضت ايران الوساطة الروسية، معتبرة أن العلاقة بين الامارات العربية المتحدة ودولة ايران مجرد سوء تفاهم يمكن حله ضمن الإطار الثنائي بين البلدين، بدون تدخل اي طرف خارجي، وهذا يعني ان ايران تدعي سوء التفاهم ما بينهما وليس نزاع حدود بين البلدين، وأن قضية هذه الجزر أمر ليس مطروحاً للنقاش مع ايران، فردت الامارات بشكل واضح وصريح برفض ما تدعيه ايران أنه سوء تفاهم، لا نزاع حدود، وأكد على ذلك رئيس المجلس الوطني الاتحادي عبد العزيز الغرير أن "وصف إيران للخلاف الكبير حول الجزر الثلاث المحتلة غير صحيح؛ فهذا ليس سوء تفاهم، وإنما قضية احتلال ومطالبة بحق تاريخي قائم"[1].

4. التوفيق:

هذا الاسلوب حديث العهد قياساً بغيره من الأساليب المعروفة لحل النزاعات السياسية بالطرق الودية، إذ لم يذكر في نصوص معاهدة لاهاي ولم يدخل حيز القانون الدولي إلا عام 1919م، حين بدأت الإشارة إليه بتكرار

1) هيكل، نوح، (2008)، مشكلة الجزر الإماراتية المحتلة: قراءة في المواقف الإيرانية الأخيرة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث.
http://ecssr.com/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftId=/FeatureTopic/Fattouh_Haikal/FeatureTopic_0848.xml

ذكره في كثير من المعاهدات. لكن أهمها بلا شك كان معاهدة لوكارنو 1925م، التي وضعت للتوفيق القواعد التالية[1]:

1- تتألف اللجان من ثلاثة أو خمسة أعضاء على الأكثر، وتكون دائمة.

2- ينحصر اختصاصها في الخلاف على المصالح لا على الحقوق، ولا يكون هذا الاختصاص إلزامياً، كما أن التقرير الذي تضعه، لا يكون ملزماً للطرفين، بل يكون مستنداً إلى حلول تحكيمية أو قضائية لاحقة.

3- تتبع لجان التوفيق الأصول المنصوص عليها في معاهدة لاهاي بشأن التحقيق.

5. لجان التحقيق الدولية:

هي عملية تشكيل لجان دولية تكون مهمتها دراسة الوقائع للمسائل المختلف عليها بين دولتين، وعليه، جاء نص المادة التاسعة من توصيات مؤتمر لاهاي لعام 1907م، ليؤكد على تأليف اللجان الدولية في حال وجود اختلاف، ويتم ذلك بصورة اختيارية بين اطراف الخلاف[2].

لم تتجاوب إيران مع الآليات السابقة، وقد بات من الصعب بدون موافقة الطرفين معاً، اللجوء إلى لجان تحقيق تدرس ملف الجزر وترفع توصياتها إلى الطرفين أولاً وإلى المنظمات الدولية المختصة بمعالجة هذه المسألة لاحقاً. كما بات أيّ حل توفيقي بين الطرفين غير ذي معنى، في ظل رفض إيران التوصل إلى حل سلمي دائم لمسألة الجزر.

(2) الحلول القضائية

وتتمثل الوسائل القضائية في:

1. التحكيم:

التحكيم الدولي وسيلة لحسم نزاع بين شخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي، بحكم صادر عن محكم أو مجموعة محكمين يختارون من قبل الدول المتنازعة[3].

1() شكري، تسوية النزاعات الدولية، مرجع السابق.
2() المفتي، الخلاف بين إيران والامارات العربية المتحدة مرجع سابق، ص 232.
3() شكري، تسوية النزاعات الدولية، مرجع سابق، ص 233.



قد يكون التحكيم أختيارياً وهو التحكيم الذي يتم الاتفاق عليه بعد نشوب النزاع، فإذا نشب نزاع بين دولتين، جاز لهما احالته او عدم احالته للتحكيم وبعد الاتفاق على التحكيم يصبح التحكيم اجبارياً.

وقد يكون التحكيم اجبارياً، وهو التحكيم الذي يتم الاتفاق عليه بين الدول قبل نشوب النزاع من خلال المعاهدات الخاصة بالتحكيم او من خلال المعاهدات التي تتعلق بموضوع معين، مثل الحدود او التجارة، وحيث أن المعاهدة تنص على انه في حالة النزاع تلجأ الاطراف الى التحكيم الدولي وتصبح الدول ملزمة به وما يصدر من قرار ملزم لجميع اطراف النزاع[1].

وأكد الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان دعوة ايران من أجل التفاوض والجلوس إلى الطاولة والقبول بالتحكيم الدولي، وفي هذا الصدد، قال سموه "نجاح سياستنا الخارجية أحد أبرز الإنجازات المشهودة لدولتنا، ذلك أنها سياسة إنسانية العمق قائمة على الحكمة والاعتدال، تستمد مبادئها من ثقافتنا العربية الإسلامية الأصيلة، ومن ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي الداعية إلى التعايش السلمي وبناء الثقة وحسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واتباع الوسائل السلمية لتسوية النزاعات والخلافات" وأضاف "إننا، والتزاماً بهذه المبادئ، نكرر الدعوة للحكومة الإيرانية للجلوس إلى طاولة الحوار وارتضاء التحكيم الدولي حلاً لقضية جزرنا الثلاث المحتلة، بما يرسخ الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي"[2] لكن ايران رفضت اللجوء لتحكيم وتمسكت بموقف القوة واحقيتها التاريخية بالجزر.

2. التسوية القضائية:

القضاء الدولي وسيلة لحسم نزاع بين شخصين أو أكثر، من أشخاص القانون الدولي، بحكم قانوني صادر عن هيئة دائمة تضم قضاة مستقلين جرى اختيارهم مسبقاً[3].

1() الفتلاوي، الوجيز في القانون الدولي العام،مرجع سابق، ص 347

2() العريان،بسام، (2013)، اليوم أنظار العالم كله نحو الإمارات وهي بين عيدين "اليوم الوطني الـ42 واكسبو 2020 " فرحة إتحاد ومفخرة عربية، دنيا الوطن، 2013/12/2.
https://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/467311.html

3() شكري، تسوية النزاعات الدولية، المرجع السابق



محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة، وتتولى الفصل طبقا لأحكام القانون الدولي في النزاعات القانونية التي تنشأ بين الدول، وتقديم آراء استشارية بشأن المسائل القانونية التي قد تحيلها إليها أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة[1].

ايران اقفلت جميع الابواب امام المبادرات السلمية والمساعي الحميدة، التي سعت بها الامارات لحل الخلاف، ولم يبقَ لها الا تقوية الموقف القانوني من خلال الاتجاه الى محكمة العدل الدولية والموقف السياسي الذي يعنى بتأييد الإمارات بأحقيتها في الجزر والسيادة عليها وتأييد العديد من دول العالم لموقف الامارات الداعي الى اللجوء لمحكمة العدل الدولية.

أصدرت الامارات العربية المتحدة وبعض الدول العربية بياناً استهجنت فيه الاحتلال الايراني بكيفية استخدام القوة باحتلال جزء من أراضٍ مجاورة لها، بالاضافه الى انها عربية، وشجبت ما قام به الاحتلال وأكدت على احترام الحقوق والعمل على حل اي خلاف بالطرق السلمية، حيث حرصت الامارات كل الحرص على الاهتمام والمتابعة لقضية الجزر العربية الثلاث، حيث انتهجت الطرق السلمية والسياسية وصولاُ للقضائية كخطوة نهائية.

لم يكن الموقف الاماراتي عند اللجوء الى الوسائل السلمية مبنيا على الضعف وانما على قناعة تامة بأن النزاع المسلح مع دولة مجاورة لها سيؤدي بمنطقة الاقليم الى الدمار الكلي، لذلك كانت مستعدة دائماً للتفاوض مع ايران.

الامارات العربية المتحدة منذ الاحتلال الغاشم للجزر العربية الثلاث الى يومنا هذا، تطالب بحقوقها المشروعة فيها، وكانت شديدة الحرص على احترام والالتزام بمذكرة التفاهم، وان الامارات لم تستغل في اي لحظة الظروف التي مرت فيها ايران، سواء في الاضطرابات الداخلية كالاطاحة بنظام الحكم في ايران، اندلاع حرب الخليج الاولى (الحرب العراقية- الايرانية) ثم حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت)، ويأتي هذا انطلاقاً من الحكمة الاماراتية التي لم تنفعل للحظة تجاه المواقف الايرانية المستفزة، حرصت الامارات على توطيد العلاقات

---

1) محكمة العدل الدولية https://www.icj-cij.org/ar

مع جيرانها والمطالبة بحقوقها في الجزر بدون مواقف عدائية، لعل ايران تدرك غفلتها بأن ما تقوم به لا يحمد عقباه وان ايران تتجه بمنطقة الخليج الى الغرق.

وللامارات حسب ما جاء في القانون الدولي حق الدفاع الشرعي، وهو حق استخدام الوسائل جميعاً، بما فيها العسكرية، لتمنع الخطر الذي يهددها، اي ارتكاب اعمال يعدها القانون الدولي غير مشروعة، ويعد مباحاً، لانه من اجل الدفاع عن الدولة وبقائها[1] ولكنها لم تلجأ للقوة للرد على ايران، بل اصرت على اللجوء للوسائل السلمية، ولتحقيق هذه الوسائل، لا بد من وجود التضامن الجماعي، الذي يقضي على الحرب الباردة والتنافس بين الدول على الهيمنة.

استمرت دولة الامارات العربية المتحدة في اعتماد الوسائل السلمية لتسوية المنازعات الدولية، ولم تيأس، فاستعدت استعداداً تاماً لاجراء حوار مع دولة ايران في ما يتعلق باحتلالها الجزر العربية الثلاث والالتزام بالطرق السلمية، من أجل انهاء هذا الاحتلال وعودة الجزر للسيادة الاماراتية والعمل على احترام القوانين والاعراف الدولية وحسن الجوار[2].

الجدير بالذكر أن دولة ايران اقدمت على اللجوء لمحكمة العدل الدولية، باعتبارها الملاذ الاخير التي استنفدت من خلاله الامارات العربية المتحدة السبل السلمية كافة، لاستعادة حقها في السيادة على الجزر الثلاث، وذلك يعود لسببين[3]:

(1) حيازة الامارات على الادلة القانونية والتاريخية، التي تؤكد احقيتها بامتلاك الجزر.

(2) استنفاد جميع الوسائل السلمية التي هدفت الى حل القضية ولم تنجح.

المطلب الثاني: التسوية غير الودية للمنازعات الدولية

الوسائل الدولية لحل الخلافات متعددة ومتنوعة، من وسائل دبلوماسية وقانونية، كما سبق لنا الحديث عنها، وهنالك وسائل غير ودية في حل النزاعات، وقد تلجأ اليها العديد من الدول، كالقوة العسكرية أو فرض

1() الفتلاوي، الوجيز في القانون الدولي العام، مرجع سابق، ص 353.
2() نعناع، عبد القادر، (2013)، الآليات الإماراتية في معالجة قضية الجزر المحتلة، مركز المزماه لدراسات والبحوث، الامارات
http://almezmaah.com/2013/11/11/3-الآليات-الإماراتية-في-معالجة-قضية-الج/
3() القاسمي، الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الايراني، المرجع السابق، ص 352.



الحصار على اقليم معين، وقد تكون الضغوطات الاقتصادية هي الحل، من خلال فرض العقوبات الاقتصادية وتجميد الاموال أو حجزها.

والتسوية غير الودية: هي التسوية الإكراهية التي تجبرُ بوساطتها دولة ما أو منظمة دولية دولة أخرى على الرضوخ لوجهة نظرها أو الانصياع لقرارات الجماعة الدولية بحسب الحال. ولقد عَرف العالم عدداً غير قليل من الوسائل الفعلية للتسوية النزاعات الدولية وأهمها الحرب، ومن هذه الوسائل[1]:

1. قطع العلاقات الدبلوماسية: وهو لا يستجّر حتماً قطع العلاقات القنصلية ما لم يقصد منه ذلك صراحة.
2. الاقتصاص: هو اتخاذ تدبير مماثل لمنع رعايا دولة أجنبية من دخول البلاد أو رفع تعرفة الجمارك.
3. الثأر أو الانتقام: يطبق بحق كل دولة ارتكبت مخالفته لنص صريح وارد في المعاهدات أو القواعد الدولية العرفية.
4. الاحتلال المؤقت
5. الحصار السلمي: هو ضرب نطاق حول بلاد ومنعها من الاتصال بالبلاد الأجنبية
6. حجز السفن: أي حجز السفن العائدة للدول المعادية عند رسوها في مياه الدولة المعتدى عليها، ومنعها من الخروج حتى تسلم الدولة المعادية بوجهة نظر الدولة الحاجزة.
7. توقيف السفن: أي منع السفن من مغادرة الموانىء وقتاً من الزمن
8. المقاطعة الاقتصادية: وهي قطع التعامل التجاري مع الدولة أو الدول الأخرى لإكراهها على تعديل تصرف غير مشروع أقدمت عليه، وهو سلاح حديث العهد ابتكره هذا العصر، وتعتبر من الأسلحة القوية.

وتقضي المقاطعة الاقتصادية بقطع كل علاقة مالية أو تجارية بين الدولتين وقطع أي اتصال مالي أو تجاري بينهما أو بين رعاياهما، بل كثيراً ما تذهب إلى حد عدم السماح لسفن أو طائرات الدولة التي استهدفت باستعمال مرافىء الدول التي استخدمته وتمتد المقاطعة أحياناً لتطال رعايا الدول الأخرى، التي تسهم في دعم اقتصاد الدولة المفروض بحقها المقاطعة الاقتصادية، ويسمى هذا النوع المقاطعة من الدرجة الثانية.

---

(1) شكري، تسوية النزاعات الدولية، مرجع سابق.



9. الحرب: كانت الدول تلجأ إلى الحرب كحل وحيد لمشكلتها مع دولة أخرى، غير أن ميثاق الأمم المتحدة جاء يحرم الحرب، بل حتى استخدام القوة أو التهديد باستخدامها إلا في حالتين اثنتين هما: حالة الدفاع المشروع، وحالة كون القوة مستخدمة تحت راية الأمم المتحدة تطبيقاً لأحكام الفصل السابع من الميثاق.

حيث جاء الفصل السابع خاص بمباشرة مجلس الأمن اختصاصات وسلطات مختلفة في أحوال تهديد السلم أو الإخلال به أو وقوع العدوان، حيث نصت المادة 39 من الميثاق على "يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين 41 و42 لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه"[1].

وإذا قرر مجلس الأمن أن ما وقع يهدد السلام أو يخل به أو يعتبر عملاً من أعمال العدوان كما عرّفه قرار الجمعية العامة رقم (3314) لعام 1974 جاز له اتخاذ تدابير حددتها المادتان 41 و42 من الميثاق وهي على نوعين[2]:

أ.تدابير قسرية.

ب.تدابير عسكرية.

1() ميثاق الامم المتحدة ، الفصل السابع https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-vii/index.html

2() المرجع نفسه.



المبحث الثاني: ردود الافعال الاقليمية والدولية على احتلال ايران للجزر الثلاث

انطلاقاً من مظاهر العداء الايراني، إلاّ ان الامارات العربية المتحدة بذلت قصارى جهدها في المساعي الحميدة، من أجل الحفاظ على علاقتها مع الدولة المجاورة لها، والتي تجمعها معها رابطة الدين والمصير المشترك، بالاضافة الى الجوار، إلا أن ايران تمسكت بأحقيتها في الجزر ورفضت التنازل عنها وأكدت من خلال التصريحات على السنة ممثيلها أن الجزر فارسية، ودفع ذلك بالدول العربية الى اتخاذ مواقف الى حد ما باردة، لا تنسجم مع خطورة الحدث تجاه ايران، لرفض حلها مشكلة الجزر سلمياً والبقاء على استخدام مواقف لا تتجاوز الاستنكار والاحتجاج .

اختلفت المواقف العربية والدولية في قضية الاحتلال الايراني للجزر الثلاث، ولبيان هذه المواقف لا بد من طرحها ضمن ما يلي:

المطلب الاول: مو اقف المنظمات الاقليمية

اولاً: موقف جامعة الدول العربية

نص ميثاق الجامعة العربية في مادته الثانية على أن الغرض من وجود الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها.[1]

دفعت التصريحات والتهديدات التي أطلقها المسؤولون الايرانيون في الحديث عن احتلال الجزر الجامعة العربية لعقد مؤتمر جمع وزراء خارجية الدول الاعضاء في 1971/11/14م، ونتج عنه أن يقوم الامين العام للجامعة العربية بأبلاغ سفيري بريطانيا وايران في القاهرة عما نتج عن الاجتماع بخصوص الجزر الثلاث وابلاغهما بأن الموقف العربي موحد وثابت بعروبة الجزر، وان على الدول العربية التي تقيم علاقات مع ايران وبريطانيا أن تتواصل معهما بأسم جميع الدول العربية، من أجل اشعارهما بجدية الموقف العربي.[2]

---

(1) ميثاق جامعة الدول العربية، قانون.
http://qanon.ps/news.php?action=view&id=6583

(2) عبدول،الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، المرجع السابق ، ص 308.




"التأكيد المطلق لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على جزرها الثلاث التي تحتلها إيران"، هذا ما أكدت عليه جامعة الدول العربية، وتأييد ودعم الإجراءات والوسائل السلمية كافة التي تتخذها دولة الإمارات لاستعادة سيادتها على جزرها المحتلة، واستنكر المؤتمر في بيان له "استمرار الحكومة الإيرانية في تكريس احتلالها الجزر الثلاث، وانتهاك سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، بما يزعزع الأمن والاستقرار في المنطقة، ويؤدي إلى تهديد الأمن والسلم الدوليَّيْن". كما أدان المناورات العسكرية الإيرانية التي تشمل جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة، والمياه الإقليمية والإقليم الجوي والجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث، باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من دولة الإمارات العربية المتحدة[1].

وهكذا، يتبين لنا أن موقف الجامعة العربية يلتقي مع موقف الامارات ويسانده في رفض الاحتلال الغاشم من قبل ايران للجزر العربية والتمسك بالحق العربي والتشديد في التنديد من أجل الانسحاب منها واسترجاع الحق العربي.

ثانياً: موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أصبح موضوع الجزر الثلاث "طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى" بنداً ثابتاً على جدول أعمال المجلس الأعلى والمجلس الوزاري منذ 1992م، ولقد دعمت دول المجلس موقف الإمارات العربية المتحدة من قضية الجزر، وطالبت دولة إيران بإنهاء احتلالها للجزر العربية الثلاث، والقبول بعملية التفاوض المباشر مع الامارات العربية المتحدة، او قبول إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية. ناشدت دول مجلس التعاون الدول والمجموعات الإقليمية والدولية العمل من أجل إقناع إيران وحثها على القبول بالجهود السلمية للإمارات العربية المتحدة، لحل قضية الجزر الثلاث[2].

1() صحيفة القبس، (2017)، الجامعة العربية تستنكر استمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية.
https://sabq.org/الجامعة-العربية-تستنكر-استمرار-احتلال-إيران-للجزر-الإماراتية

2() الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي ، مساندة قضية الجزر الثلاث المحتلة التابعة لدولة الامارات.
http://gcc-sg.org/ar sa/CooperationAndAchievements/Achievements/PoliticalAffairs/Majorachievementsinthefieldofforeignpolicy/Pages/Supporttheissueofthethreeoccup.aspx




وفي مؤتمر القمة لمجلس التعاون عام 1993م، دعا رئيس دولة الامارات الشيخ زايد بن سلطان الى الحوار المباشر، وجاء الرد الايراني على لسان الرئيس الايراني رفسنجاني عن رغبة ايران في السلام والتعاون مع دول الجوار، أما في ما يتعلق بقضية الجزر فيمكن ان يحل عن طريق المفاوضات. وأصدر المؤتمر بياناً جاء فيه[1]:

(1) دعوة ايران الى الاستجابة لاجراء حوار مباشر مع الامارات في ما يتعلق باحتلال الجزر العربية الثلاث.

(2) التأكيد على اصرار الامارات على اللجوء الى الحوار والسلام، من خلال اللجوء الى الوسائل السلمية كافة تماشياً مع مبادئ حسن الجوار بين الدول.

(3) الترحيب بالبيان الصادر عن دولة ايران المتعلق بالنزاع على الجزر الثلاث.

(4) أكدت على أن تطوير العلاقات مع ايران مرتبط بتعزيز الثقة والتزامها بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة الاراضي.

(5) التأكيد على دعم الاجراءات والوسائل السلمية كافة، والتأييد المطلق لموقف الامارات من اجل استعادة حقها، استناداً الى مبادئ الشرعية الدولية.

رفضت الجامعة العربية سياسة الأمر الواقع التي فرضتها إيران على القضية بالقوة، كما استمرت بمطالبة إيران بالتوقف عن إقامة منشآت في الجزر، بهدف تغيير تركيبتها السكانية، وإلغاء الإجراءات والمنشآت كافة، التي سبق تنفيذها من طرف واحد في هذه الجزر.

ومن الخطوات الهامة في هذا الإطار، قرار المجلس الوزاري في دورته الحادية والسبعين في عام 1999م العمل على تشكيل لجنة وزارية، بهدف وضع آلية لبدء المفاوضات المباشرة من خلال انشاء لجان في كل من المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ومعالي الأمين العام لمجلس التعاون، لكن مساعي هذه اللجان رفض استقبالها من الجانب الايراني[2].

على إثر الاحتلال الايراني للجزر العربية الثلاث، قام العراق بتحرك دبلوماسي واسع على الصعيد العربي والدولي، في صباح يوم الاحتلال الايراني للجزر، استدعى وزير الخارجية العراقي رؤساء البعثات الدبلوماسية العربية في بغداد، من اجل ايضاح موقف ايران العدواني، ومبينا ان هذا انتهاك صريح لحرمة السيادة العربية

1() القاسمي، الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الايراني، المرجع السابق، ص 250- 251.
2() الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، مساندة قضية الجزر الثلاث المحتلة التابعة لدولة الإمارات، المرجع السابق.



وتهديد خطير لامن وسلامة المنطقة، كما اجتمع في مساء ذات اليوم مع سفراء الاتحاد السوفيتي سابقاً، والصين، وفرنسا، وأطلعهم على تفاصيل العدوان الايراني على الجزر والتواطؤ البريطاني، من أجل ابلاغ حكوماتهم بالاعمال العدوانية العسكرية التي تتنافى مع مقاصد الامم المتحدة وأهدافها.

أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وايران، لاعتبار الاجراء الايراني والتواطئو البريطاني بمثابة عدوانً على الامة العربية، وصرح الناطق الرسمي باسم مجلس قيادة الثورة تصريحاً جاء مضمونه أن الاحتلال الايراني يشكل خطراً يهدد المنطقة، ويدعو فيه الامم المتحدة لوقف هذا الخرق للمواثيق الدولية، التي تعرض أمن وسلامة المنطقة للخطر[1].

ثالثاً: موقف منظمة المؤتمر الاسلامي

بأعتبار أن كلا الدولتين أعضاء في منظمة المؤتمر الاسلامي، فقد سعت المنظمة في شتى المناسبات الى التوفيق وتقريب وجهات النظر بين دولة الامارات وإيران، فبادر الأمين العام للمنظمة الدكتور حامد الغابد لعقد أجتماع في مقر الامم المتحدة في نيويورك، عام 1992م، مع وزراء خارجية الامارات وإيران كلاً على حدة.

وناقش الاجتماعين القضايا الاسلامية والخلاف الايراني الاماراتي على جزيرة ابو موسى، وسعى العابد الى تطويق الخلاف والعمل لايجاد حل تفاوضي مقبول من قبل أطراف النزاع، من منطلق الاخوه الاسلامية ومبدأ حسن الجوار الذي يجب أن يسود بين الدول الاعضاء في المنظمة[2].

المطلب الثاني: مو اقف المنظمات الدولية

اولاً: هيئة الامم المتحدة

بادرت العراق والجزائر وليبيا واليمن الجنوبي بتقديم شكوى الى مجلس الامن في 1971/12/3م، وطلب بعقد جلسة عاجلة للبحث في قضية الجزر العربية الثلاث، ووافق المجلس على هذا الطلب من أجل مناقشة الموقف في 9/ 1971/12م، وخلال الجلسة أدانت الدول العربية الاعضاء العدوان الايراني، الذي يتنافى مع مبادئ

1() عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، مرجع سابق، ص 300- 303.
2() القاسمي، الجزر الثلاث بين لسيادة العربية والاحتلال الايراني، مرجع سابق، ص 273- 274.



ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي، ورد الجانب الايراني على ذلك وشجب الاتهامات العربية للدولته بأنها لا تستند على اساس يؤكد عائدية هذه الجزر[1].

المناقشات بين الدول الاعضاء، لم تصل لنتيجة لحسم القضية، فاقترح ممثل الصومال إنهاء المناقشات حول القضية، حتى تتاح فرصة التشاور بين الاطراف والتوصل الى حل مناسب ومقبول يرضي جميع الاطراف وتم العمل بالاقتراح الصومالي[2].

الظروف والتطورات الاقليمية، لم تفسح المجال لعقد جلسة لمناقشة المستجدات بقضية الجزر، كون المجلس في ذلك الوقت غير مستعد لاصدار قرار يتعلق بقضية الجزر، لانشغاله بقضايا دولية أكثر خطورة لمعالجتها، كالصراع العرقي في جمهورية يوغسلافيا السابقة، والحرب الاهلية في الصومال، وكذلك مسألة الاستفتاء في الصحراء الغربية، ومسألة الاكراد في العراق، وما زال المجلس لم يتوصل الى حل نهائي للشكوى[3].

بعد فشل المفاوضات مع الجانب الايراني وإصرارالامارات العربية المتحدة على اللجوء الى الوسائل السلمية كافة، لاستعادة حقها المشروع، فمن ضمن هذه الوسائل احالة النزاع الى هيئة الامم المتحدة، من أجل بيان التجاوزات الايرانية في المنطقة، لتضيف مساندة دولية الى المساندة العربية.

جاء موقف بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية مؤيداً لجعل الشاه شرطي الخليج الاول، الذي يحقق أطماعهما في المنطقة، بريطانيا كان لها وجود كبير في المنطقة، حيث كانت مسؤولة عن الساحل الاماراتي وعملت على عدم اعطاء اهمية كبيرة للاحتلال الايراني واستنكار ردة فعل العرب على هذا الاحتلال، قام (السير ريتشار بوست) السفير البريطاني في جمهورية مصر العربية بزيارة للامين العام المساعد للجامعة العربية في منتصف شهر كانون الاول 1971م، وكان محور الحديث عن وجهة النظر البريطانية في موقفها بقضية الجزر، متحدثاً عن الاتفاق الذي تم بين الشارقة وايران على جزيرة ابو موسى، حيث اضاف مصرحاً[4]:

- عدم انتقاد العرب لاتفاق الشارقة وايران في ما يتعلق بجزيرة ابو موسى.

1() التدمري، الجزر العربية الثلاث، مرجع سابق، ص 270.
2() الطائي، النزاع الاماراتي الايراني حول الجزر الثلاث، المرجع السابق، ص 122.
3() عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي، المرجع السابق، ص 369.
4() نوفل، سيد، (1972)، الاوضاع السياسية لإمارة الخليج العربي وجنوب الجزيرة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ص 30.



- اعتذار الحكومة البريطانية عن عدم قدرتها على اتمام اتفاق بين امارة رأس الخيمةوايران،على الرغم من العروض الكبيرة التي قدمت لشيخ رأس الخيمة.
- أكد السفير البريطاني على دعم العلاقات العربية -الايرانية.

وبالتالي، فإن الاحتلال الايراني للجزر العربية الثلاث، لم يكن بناء على قرار فردي، بل قرار مشترك مع بريطانيا، نتيجة مجموعة من الاعتبارات التي يمكن حصرها بما يلي:

- إعلان الحكومة البريطانية في أكثر من مناسبة، عدم الممانعة من احتلال تلك الجزر الثلاث، بأعلانها الانسحاب من منطقة الخليج.
- اخلال الحكومة البريطانية بمعاهدات الحماية الموقعة مع امارات الخليج العربي، التي تحتوي على حماية الامارات من هجمات الاعداء.
- عدم رغبتها بعرض قضية الجزر أمام الامم المتحدة ومجلس الامن، لانها تتصور أن الدعم سيكون لصالح حكام الامارات.

ثانياً: مجلس الأمن

أثيرت قضية الجزر من قبل الدول العربية في 1971/12/9م في مجلس الامن، الذي أصدر قراراً أعرب فيه عن اجراء وساطة يقوم بها طرف ثالث، من اجل تحقيق تسوية سلمية[1].

طالب ممثلو الدول العربية باتخاذ اجراء ضد بريطانيا التي لم تنفذ التزاماتها بموجب المعاهدات التي تفرض عليها حماية إمارات الخليج، ووصفت الوفود العربية ما قامت به ايران خرقاً فاضحاً لميثاق الامم المتحدة، وان الاحتلال اتفاق بين بريطانيا وايران وبمساعدة الولايات المتحدة الامريكية، رد المندوب الايراني على ذلك بأن سياسة ايران غير توسعية وأن هذه الجزر جزء من الاراضي الايرانية، واستشهد في ذلك بالخرائط البريطانية الصادرة عام 1870م، التي تشير إلى ان جزيرتي طنب ايرانيتان[2].

1() القاسمي، الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الايراني، المرجع السابق، ص 165.
2() القاسمي، مرجع سابق، ص 166.



كان حال مجلس الامن كغيره، لم يتوصل لقرار حاسم بشأن احتلال الجزر الثلاث، وهذا ما يؤكد على أن عملية الاحتلال مدبرة منذ فترة طويلة وبالتالي فشلت المحاولات العديدة لحل هذه الأزمة الشائكة بين الإمارات وإيران منذ اندلاعها.

الخاتمة

كانت الحروب الركيزة التي استندت عليها بعض الدول لتحقيق غاياتها، إلاّ أنه مع تطور الحياة الدولية وتقدمها وتقدم القانون الدولي والذي عمل بدوره على التقليل من أهمية الحرب كوسيلة لحل النزاعات بين الدول وجعل مبدأ التسوية السلمية احد أهم مبادئ القانون الدولي العام.

وقد هدفت الدراسة الى التعريف بالوسائل السلمية في تسوية المنازعات الدولية، وبيان الدور الايراني الاماراتي لمعرفة ما وصل اليه النزاع، من خلال تحديد المراحل التي مرت فيها قضية الجزر، بالاضافة للتعريف بالاسانيد القانونية والتاريخية للجزر، وتوضيح المواقف المحلية والدولية في السعي لحل النزاع، وتم ذلك بواسطة استخدام عدة مناهج من أجل تحقيق أهداف الدراسة تمثلت، بالمنهج التاريخي، المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القانوني.

ومن أجل تحقيق التعاون والتنسيق بين أطراف النزاع، جاء اهتمام الباحثين والمتخصصين بالوسائل البديلة لتسوية المنازعات، من خلال عمليات التفاوض والوساطة والتوفيق لتسهيل حل المشكلات، أي أن اندلاع الحرب يعني فشل كل الوسائل في التوصل إلى تسوية أو حل مقبول بين أطراف النزاع.

من خلال الاجابة على اسئلة الدراسة التي تمثلت بما هي المراحل التي مرت بها ازمة الجزر العربية من خلال بيان أهمية الموقع الجغرافي للجزر العربية الثلاث "طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى "، فقد كان لهذا الموقع أهمية كبيرة لدى ايران، التي سعت من خلالها الى تكريس الهيمنة وبسط النفوذ.

أما الاسانيد التاريخية والقانونية التي تؤكد على احقية الامارات بالجزر العربية الثلاث المحتلة من قبل ايران، اي ان الادعاء التاريخي وحماية المصالح الامنية ومزاعم الاهمية الاستراتيجية في منطقة الخليج، كانت مبررات ايران في التمرد على القانون الدولي ومخالفة الشرعية الدولية والاعتداء على دولة تربطها معها رابطة دين وجوار، الا ان هذه المبررات التي عجزت عن اعطاء شرعية للاحتلال، بسبب نصوص دولية، جاءت تؤكد على تحريم اللجوء للقوة العسكرية لتحقيق مكاسب أقليمية، وان استمرار ايران في هذا النهج، يجعل الامن والسلم الدوليين عرضة للخطر.

ما دور المنظمات الدولية والاقليمية في حل النزاع بين الامارات وايران وهذ ما نود تأكيده أن الجزر الثلاث عربية وترسخ فيها جذور الحضارة العربية، فحالة التشتت التي تعيشها الامة العربية، جعلتها فريسة للاطماع، اي أنه لو اجتمعت الامة العربية على موقف واحد، لم يكن هذا حالها، فلم تستطع الامة العربية اعادة الجزر واقتصر موقفها على الاستنكار والشجب، حيث مواقف الدول العربية اجتمعت على تأييد الامارات بأحقيتها بامتلاك الجزر، وطلبت من ايران احترام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية التي تحث على استخدام الوسائل السلمية من أجل تسوية الخلاف، وهذا الذي اوصل العرب للمساومة في حقوقهم الشرعية وسهل على بريطانيا ان تضع بديلاً لها بالمنطقة عند انسحابها من أجل فرض هيمنتهم.

يكمن الخوف في هذه القضية من ان ايران تدعم تلك المبررات باضفاء الشرعية على الجزر الاماراتية الثلاث، بغض النظر عن الطريقة التي حازت فيها ايران على الجزر، ويكون ذلك من خلال غياب المعارضة الاماراتية عن المطالبة بالجزر وتكوين عقيدة لدى الدول بأن الجزر ايرانية، استناداً الى ممارسة السيادة والسلطة على الجزر.

أما التحديات التي واجهت منطقة الخليج بشكل خاص والوطن العربي بشكل عام، فقد عصفت بأمنها واستقرارها وكل ما يؤدي الى تقدمها وتطورها في المجالات كافة، وليس ذلك فحسب وانما هددت بقاءنا، وخير جواب يؤكد ذلك، الفشل في تحقيق الوحدة العربية التي يعد تحقيقها أقوى سلاح للعرب لتحقيق أمنهم واستقرارهم وتقدمهم.

توصلت الدراسة **إلى ثبات صحة الفرضية** أي أن هنالك علاقة ارتباطية بين احتلال ايران للجزر العربية الثلاث وبين سعي ايران لإمتلاك قوة تمكنها من السيطرة والتحكم في أمن الخليج العربي، حيث ايران تتمرد بمنطقة الخليج العربي، اي استخدام القوة من قبل الجانب الايراني كان من اجل تحقيق مكاسب أقليمية.

النتائج:-

من خلال ما تم مناقشته في هذه الدراسة، توصل الباحث الى استنتاجات عدة منها:-

- ترجع جذور الأطماع الإيرانية في الجزر العربية إلى القرن الثامن عشر، عندما تمكن القواسم من بسط سيطرتهم على سواحل الخليج العربي.
- تقع الجزر عند مدخل الخليج العربي، الامر الذي دفع ايران الى احتلال الجزر، من اجل السيطرة على مضيق هرمز.
- الضعف العربي والتركيز على قضية الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية كانتا دعماً لايران من اجل تحقيق أهدافها في الوطن العربي.
- الاحتلال الايراني للجزر الثلاث، كان يحمل في طياته أهدافا إستراتيجية واقتصاديا، لذلك تمسكت بها إيران بالقوة العسكرية، لاستغلال ثرواتها الطبيعية.
- توافر النفط الخام واكسيد الحديد الاحمر في جزيرة ابو موسى، حيث تعتبر هذه الموارد من الاسباب الاقتصادية للاحتلال.
- الجزر الثلاث لا تتبع إيران، والدليل على ذلك سكان هذه الجزر، فهم من أصول عربية.
- الحقائق الجغرافية والخرائط البريطانية أثبتت تبعية الجزر للإمارات العربية المتحدة، وان ما قدمته ايران في ما يتعلق بالخرائط، للملاحة البحرية وليس خرائط ترسيم حدود.
- الاسانيد التي اثبتتها الامارات العربية المتحدة، أكثر قوة من الادعاءات التي قدمتها ايران، والتي تفقد اي قيمة قانونية.
- أهم ما يؤكد سيادة دولة الإمارات على الجزر العربية الثلاث، الوثائق البريطانية، في حين لا توجد أي وثيقة تؤكد سيادة إيران وسيطرتها على الجزر.

- رفض إيران اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لحل النزاع بين الطرفين، وهذا يؤكد على أنها غير قادرة على إثبات أحقيتها في الجزر الثلاث، لأن جميع أدلتها غير منطقية، وتمسكها بمبدأ عدم التحاكم عند غير المسلمين، أمر يؤدي الى اختراق مبادئ الدين الاسلامي.

التوصيات:-

في ضوء ما توصل اليه الباحث من استنتاجات، يوصي بما يلي:

- عدم الاعتراف بالتغير الاقليمي غير المشروع الذي تدعي ايران بأحقيتها بالجزر الاماراتية الثلاث.
- عدم تجميد القضية، بسبب عدم تصعيد النزاع وبقاء الحال عما هو عليه.
- استغلال وسائل الاعلام والتكنولوجيا من أجل تعريف المواطن العربي بهذه الجزر واهميتها.
- تشكيل لجان اماراتية واقليمية ودولية، من أجل التفاوض مع ايران، للجلوس المباشر الى طاولة المفاوضات.
- العمل على استغلال المحافل الدولية والحديث امام العالم عن الاسانيد القانونية للجزر الاماراتية، والتأكيد على عروبتها، من خلال هيئة الامم المتحدة ومجلس الامن.
- الاستمرار بالمطالبة بعرض القضية امام محكمة العدل الدولية، من اجل استعادة الحق الاماراتي.
- الاستمرار من الجانب الاماراتي بالمطالبة بالجزر الثلاث، قبل ان يلعب عامل الزمن دوراً للصالح الايراني، من أجل الحفاظ على حقها القانوني، مهما طال الزمن، في اتخاذ القرار واصدار الحكم في هذا النزاع.

المراجع

- ابراهيم، عبد العزيز عبد الغني، (1982)، **علاقة ساحل عُمان ببريطانيا**، الرياض: دارة الملك عبد العزيز.
- اسماعيل، قدري محمود،(2004)، **دراسة في الجغرافيا السياسية**، أليكس لتكنولوجيا المعلومات.
- **إغلاق مضيق هرمز: خيارات دول الخليج**،(2012)، مركز الجزيرة للدراسات.
- الاعظمي، وليد حمدي، **النزاع بين دولة الامارات العربية و ايران حول جزر ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الوثائق البريطانية**.
- الجرجاوي، رفيق،(2008)، **الوضع القانوني للجزر بعد قيام دولة الإمارات**، الامارات اليوم.

https://www.emaratalyoum.com/local-section/2008-06-12-1.198206

- الرفاعي، محمد علي، (1972)، **الجامعة العربية وقضايا التحرر**، ط2، القاهرة.
- **الجزر الثلاث بين أسانيد الامارات ودعاوى إيران**

http://www.uae7.com/vb/t7607.html

- **الجزر المحتلة.. إماراتية بحكم التاريخ**، سكاي نيوز عربية,

https://www.skynewsarabia.com/middle-east/57668

- الحضرمي، عمر، (2013)، **الدولة الصغيرة: القدرة والدور، مقاربة نظرية**، م19، ع 4، المنارة.
- الحمادي، محمد، (2007)، **هذه وثائق جزر الإمارات... فأين الوثائق الإيرانية؟!**، صحيفة الاتحاد

https://www.alittihad.ae/wejhatarticle/30021-أين--فـــــارات-الإمــــــزر-جـــــائق-وثـــــذه-هــــــ/
الوثائق-الإيرانية-

- الحيـدري، جـواد، (2013)، **الجـزر الإماراتيـة المحتلـة بـين الحـق الإمـاراتي والتعنـت الإيرانـي**، مركز المزماة للدراسات والبحوث.

http://ecssr.com/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftId=/FeatureTopic/Fattouh_Haikal/FeatureTopic_0848.xml

- الشـاكر، محمـد خالـد، (2014)، **عروبـة الجـزر الإماراتيـة، ومفهـوم الترسـيخ التـاريخي لحـق الملكية في القانون الدولي. – مقاربات في الفقه الدولي**-، مركز المزماة للدراسات والبحوث.

HTTP://ALMEZMAAH.COM/2014/04/20/عروبة-الجزر-الإماراتية،-ومفهوم-الترس/

- الصـيادي، عبـد اللطيـف، (2008)، **الجـزر الـثلاث بـين أسـانيد الإمـارات ودعـاوى إيـران**، الامارات اليوم

https://www.emaratalyoum.com/local-section/2008-06-13-1.196499

- الطـائي، عبـد الـرزاق خلـف محمـد، (2009)، **النزاع الامـاراتي الايرانـي حـول الجـزر الـثلاث طنـب الكبرى، طنب الصغرى، و أبو موسى**، ط1، الموصل: مركز الدراسات الاقليمية.

- العابد، صالح محمد، (1976)، **دور القواسم في الخليج العربي 1747-1820م**، ط1، بغداد.

- العريان،بسـام، (2013)، **اليـوم أنظـار العـالم كلـه نحـو الإمـارات وهـي بـين عيـدين " اليـوم الوطني الـ42 و اكسبو 2020 " فرحة إتحاد ومفخرة عربية**، دنيا الوطن،2013/12/2.

https://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/467311.html

- العقاد، صلاح، (1956)، **الاستعمار في الخليج الفارسي**، ط1، القاهرة، ص 10.

- العيـدروس، محمـد حسـن، (1985)، **العلاقـات العربيـة الايرانيـة 1921_1971**، ط1، الكويـت: ذات السلاسل.

- العيدروس، محمد حسن، (1983)، **التطورات السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة**، ط1، الكويت: منشورات ذات السلاسل.
- العيسى، شملان، (1994)، **الخلافات بين الامارات العربية و ايران حول الجزر الثلاث**، ع 206 ، بيروت- لبنان: مجلة المستقبل العربي.
- الفتلاوي، سهيل، (2011)، **الوجيز في القانون الدولي العام**، ط2، عمان الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- الفيل، محمد رشد، (1988)، **الاهمية الاستراتيجية للخليج العربي**، ط2، الكويت: مشورات ذات السلاسل.
- الفيل، محمد رشيد، (1999)، **دولة الامارات العربية المتحدة ومأزق الاحتلال الايراني للجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى**، ط1، الامارات- ابوظبي: مركز الخليج للكتب.
- **القاسمي،خالد بن محمد، (1997)**، الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الايراني، **ط1، الاسكندرية_مصر: المكتب الجامعي الحديث.**
- القحطاني،عبد القادر محمود، (2000)، **مضيق هرمز وأمن الخليج العربي**، م الوثيقة، ع 38، البحرين: مركز الوثائق التاريخية.
- القاسمي، خالد بن محمد، (1997)، **الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الايراني**، ط1، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- الكفري، محمود عبد الحميد، (2001)، **الامارات العربية المتحدة بين القديم والحديث ومشكلة الجزر الثلاث**، ط1، سورية_دمشق: دار قتيبة.
- المفتي، عبد العزيز عبد الرحمن، (2014)، **الخلاف بين ايران والامارات العربية المتحدة هل الجزر الثلاث في الخليج إماراتية ام إيرانية**، ط1، الاردن_عمان: دار المعتز للنشر.
- المهذبي، مليود، **المفاوضة في القانون الدولي**، جامعة الدول العربية، القاهرة.

- الهرمزي، سيف نصرت، (2012)، **القوة في العلاقات الدولية : هانز مورجانثو، الحوار المتمدن.**

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=303080&r=0

- بادغيش، أحمد ، **الأخلاق و السياسة عند توماس هوبز.**

http://www.saqya.com/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D9%84%D

- بحري، لؤي، (1983)، **الاطماع الاجنبية في جزيرة أبو موسى العربية** ، بغداد- العراق: سلسلة أعرف وطنك 2.
- بدوي، منير محمود، (2014)، **مفهوم الصراع : دراسة فى الأصول النظرية للأسباب والأنواع، المعركة.**

http://www.alma3raka.net/spip.php?article102&lang=ar

- بركات، نظام، واخرون، (1987)، **مبادئ علم السياسة**، ط2، عمان-الاردن: دار الكرمل للنشر.
- حداد، ريمون، (2000)، **العلاقات الدولية نظرية العلاقات الدولية أشخاص العلاقات الدولية نظام أم فوضى في ظل العولمة**، ط1، بيروت- لبنان: دار الحقيقة.
- حنظل، فالح، (1998)، **معجم الالفاظ العامية في دولة الامارات العربية المتحدة**، ابوظبي: وزارة الاعلام والثقافة.
- خزندار، سامي ابراهيم، (2014)، أدارة **الصراعات وفض المنازعات.. إطار نظري**، ط1، الدوحة- قطر: مركز الجزيرة للدراسات.
- سلسلة أعرف وطنك، (1983)، **الجزر العربية بين الاطماع الاجنبية والاستراتيجية**، ج3، وزارة الاعلام دائرة شؤون الخليج العربي.

- سليمان،عبد الهادي كريم، (1986)، **ايران في سنوات الحرب العالمية الثانية**، ط1، البصرة: مركز دراسات الخليج العربي.
- شراب، ناجي صادق، (1987)، **السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة**، ط1، العين: دار الكتاب الجامعي.
- شكري، محمد عزيز، (1972)، **مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي**، ط1، دمشق.
- شكري، محمد عزيز، **تسوية النزاعات الدولية**، المعرفة.

https://www.marefa.orgتسوية_النزاعات_الدولية/

- صدقي، محمد ولد، (2008)، **النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاث طنب الكبرى-طنب الصغرى-أبو موسى**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الاسلامية، السودان.
- طوريش، عبيد، (1990)، **الصراع حول مضيق هرمز**، ط1، أبو ظبي: منشورات اتحاد كتاب وأدباء الإمارات .
- عبد، طاهر موسى، (1983)، **الاحتلال العسكري الايراني لجزيرة ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى**، بغداد- العراق: وزارة الثقافة والاعلام العراقية.
- عبد الوهاب، عبد المنعم، **مشكلة الجزر في الخليج العربي**، الكويت: وكالة المطبوعات والنشر.
- عبد الوهاب، عبد المنعم، (1977)، **جغرافية العلاقات السياسية**، ط1، الكويت: مؤوسسة الوحدة العربية للتوزيع والنشر.
- عبد الله، محمد مرسي، (1981)، **دولة الامارات العربية المتحدة وجيرانها**، ط1، الكويت: دار القلم.
- عبدول، عبد الوهاب، **الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الاقليمية الناتجة عن استخدام القوة**، سلسلة كتاب الابحاث 9، مركز الدراسات والوثائق.

- فاضل، يحيى محمد، (1988)، **الخليج العربي والصراع الدولي المعاصر**، ط1، لندن: مطبوعات دهام موسى.
- فوده، عز الدين، (1989)، **النظم الدبلوماسية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ط2، القاهرة.
- قاسم،جمال زكريا،(2974)، **الخليج العربي دراسة لتاريخ المعاصر**، **1945-1971**، ط1، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.
- محمد، زهير قاسم،(2012)، **احتلال الجزر العربية الثلاث و أثره على العلاقات الاماراتية-الايرانية عام 1971**، م8،ع29 .
- مقلد، اسماعيل صبري، (1979)، **الاستراتيجية والسياسة الدولية، المفاهيم والحقائق الاساسية**، ط1 ،بيروت – لبنان: مؤسسة الابحاث العربية.
- منذر، محمد، (2002)، **مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات الى العولمة**، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات.
- منظور،جمال الدين ابي الفضل، (2003)، **لسان العرب**، تحقيق حيدر، عامر أحمد، ج1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- نصر، محمد عبد المعز، (1972)، **في النظريات والنظم السياسية**، بيروت: دار النهظة العربية.
- نعناع، عبد القادر، (2013)، **الآليات الإماراتية في معالجة قضية الجزر المحتلة**، مركز المزماه لدراسات والبحوث، الامارات.

http://almezmaah.com/2013/11/11/3-الآليات-الإماراتية-في-معالجة-قضية-الج/

- نكسون، جون، (2017)، **استجواب الرئيس**، ترجمة إياد احمد، ط1، لبنان-بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

- نوفل، سيد، (1972)، **الاوضاع السياسية لإمارة الخليج العربي وجنوب الجزيرة**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.
- هاشم، علي، (1991)، **رحلة عمر**، ط1، لندن: رياض الريس للكتب والنشر.
- هيكل، نوح، (2008)، **مشكلة الجزر الإماراتية المحتلة: قراءة في المواقف الإيرانية الأخيرة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث

http://ecssr.com/ECSSR/print/ft.jsp?lang=ar&ftId=/FeatureTopic/Fattouh_Haikal/FeatureTopic_0848.xml

- الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي، **مساندة قضية الجزر الثلاث المحتلة التابعة لدولة الإمارات.**

http://gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/PoliticalAffairs/Majorachievementsinthefieldofforeignpolicy/Pages/Supporttheissueofthethreeoccup.aspx

- صحيفة القبس،(2017)، **الجامعة العربية تستنكر استمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية**

https://sabq.org/الجامعة-العربية-تستنكر-استمرار-احتلال-إيران-للجزر-الإماراتية

- **معلومات عن مضيق هرمز**،(2019)، موسوعة وزي وزي.

https://weziwezi.com/معلومات-عن-مضيق-هرمز/

- **محكمة العدل الدولية.**

https://www.icj-cij.org/ar

- ميثاق الامم المتحدة، **الفصل السابع.**

https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-vii/index.html

- **ميثاق جامعة الدول العربية**، قانون.

http://qanon.ps/news.php?action=view&id=6583